الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

الأزمة القطرية-الخليجية ومدى فعالية مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمات

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد:

أماني علي شحادي

لجنة المناقشة

الدكتور حسين غربية	الأستاذ المشرف	رئيسا
الدكتور محمود عثمان	أستاذ مساعد	عضوا
الدكتورة ليلى نقولا	أستاذ مساعد	عضوا

2020

"الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط."

الفهرس

فهرس الجداول.....أ
فهرس الرسوم البيانية.....ب
الإهداء.....و
الشكر.....ز
المقدمة.....1
الفصل الأول: نشوء المنظمات الدولية ومقومات النجاح والفشل.....6
أولًا: أسباب تأسيس المنظمات الدولية وأنواعها.....6
1.المنظمات الحكومية الدولية.....7
2. المنظمات الحكومية الإقليمية.....7
ثانيًا: أبرز المنظمات الحكومية وتجاربها.....9
1. الإتحاد الأفريقي.....10
2. منظمة التعاون الإسلامي.....11
3. جامعة الدول العربية.....12
4. الاتحاد الأوروبي.....14
ثالثًا: عوامل ومقومات نجاح وفشل المنظمات الدولية والإقليمية.....18
الفصل الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....21
أولًا: دول مجلس التعاون الخليجي.....22
1.الإمارات العربية المتحدة.....22
2. مملكة البحرين.....23
3. المملكة العربية السعودية.....24
4. سلطنة عمان.....25
5. دولة قطر.....26
6. دولة الكويت.....27
ثانيًا: الدوافع الداخلية والخارجية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي.....29
1. الدوافع الداخلية.....30
2. الدوافع الإقليمية والدولية.....33
ثالثًا: البنية التنظيمية لمجلس التعاون الخليجي وأبرز الاتفاقيات والإنجازات.....37
1. البنية التنظيمية لمجلس التعاون الخليجي:.....37
2. الإتفاقيات بين دول مجلس التعاون الخليجي.....38
3. التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.....39
الفصل الثالث: عامل التفاعل في مجلس التعاون وبروز الأزمة القطرية الخليجية.....48
أولا: الخلافات الحدودية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي.....48

1-الخلاف القطري-البحريني 49
2- الخلاف السعودي-الكويتي 49
3-الخلاف العماني-الإماراتي 50
4- لخلافات السعودية-الإماراتية 51
5-الخلافات السعودية-القطرية التاريخية.....51
ثانيا: الخلاف الإستراتيجي لدول مجلس التعاون تجاه "الربيع العربي" 53
1.إندلاع الأزمة القطرية -الخليجية 2014 55
2.المواقف الرسمية لأسباب الأزمة.....58
3.إستراتيجيات قطر الإقتصادية لمواجهة الحصار 64
ثالثا: تداعيات الأزمة القطرية على تفاعل دول مجلس التعاون.....65
1- التأثير الإقتصادي للأزمة على قطر.....65
2- آثار الأزمة الإقتصادية على دول الحصار 68
3- تأثير الأزمة الخليجية على البعد الاجتماعي 69
4- تأثير الأزمة الخليجية على البعد الرياضي 69
5- آثار الأزمة على العمل الإعلامي.....70
6- آثار الأزمة على الجوار الجغرافي والإقليمي.....72
الخاتمة.....76
لائحة المصادروالمراجع.....100

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	رقم الصفحة
1	**المعطيات الإدارية للإمارات العربية المتحدة**	23
2	**المعطيات الإدارية لمملكة البحرين**	24
3	**المعطيات الإدارية للمملكة العربية السعودية**	25
4	**المعطيات الإدارية لسلطنة عمان**	26
5	**المعطيات الإدارية لدولة قطر**	27
6	**المعطيات الإدارية لدولة الكويت**	28

فهرس الرسوم البيانية

رقم الرسم	موضوع الرسوم البيانية	رقم الصفحة
1	**الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي**	37

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين وإلى كل أفراد أسرتي

إلى زوجي، علي

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي أثناء دراستي الجامعية

وإلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى أستاذي الفاضل

الدكتورحسين غربية

الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فمنحني من وقته وإرشاده وتشجيعه طوال فترة

الإعداد لهذا العمل، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

المقدمة

شهدت دول الخليج العربية في 5 حزيران 2017، أزمة دبلوماسية عرفت بالأزمة القطرية الخليجية، حيث قامت كل من السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى دول عربية أخرى كمصر تبعتها حكومة اليمن وليبيا وجزر القمر وجيبوتي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، حيث عملت هذه الدول على تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء التصاريح الممنوحة لمكتب قناة الجزيرة، وفرض حصار سياسي واقتصادي. [1]

ويمكن إرجاع الأسباب الرئيسة وراء الأزمة الدبلوماسية القطرية–الخليجية، إلى دعم قطر جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر وليبيا المصنفة بأنها "إرهابية" من طرف الإمارات والسعودية، حيث إتهماها، بأنها "تتبنى مختلف الجماعات الإرهابية والطائفية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين وداعش (تنظيم الدولة الإسلامية) والقاعدة، إضافة إلى موقفها من إيران والذي ظهر في تصريحات نقلت عن أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني انتقد فيها "العداء" الأميركي تجاه إيران، واتهام السعودية والإمارات لها بدعم نشاطات المعارضين السعوديين في محافظة القطيف وهي منطقة ذات غالبية شيعية تقع شرقي السعودية، ودعمها للحوثيين في اليمن.[2]

إن هذه الأزمة الدبلوماسية لم تكن وليدة الساعة وهي ليست الأولى من نوعها، فقد سبق وسحبت كلًا من السعودية والبحرين والإمارات سفرائها لدى قطر في آذار 2014، بسبب ما وصفوه بعدم التزام الدوحة بمقررات تم التوافق عليها سابقًا بمجلس التعاون الخليجي، يعتقد أبرزها الموقف القطري من إنقلاب 3 "تموز" في مصر ودعم دولة قطر " لثورات الربيع العربي "، وعلاقتها مع جماعة الإخوان المسلمين، والتعاطي الإعلامي لقناة الجزيرة مع بعض الأحداث.

---

1 موقع بي بي سي الإلكتروني، **دول عربية تقطع العلاقات مع قطر**، (5حزيران 2017) http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40155690

2 المصدر نفسه.

إلا أنه في تشـرين الثاني 2014 أعلن عن عودة سـفراء السـعودية والإمارات والبحرين إلى الدوحة بفعل الوســـاطة الكويتية والدور المهم من الملك عبد الله، وبعدما وافقت قطر على إغلاق قناة الجزيرة مباشر في بعض هذه الدول، والحد من الدعم الذي تقدمه لجماعة الإخوان المسلمين. [1]

كل هذه المواقف شـــكلت أزمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأســـس في العام 1981 والذي يمثل نموذجًا في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي قابل للنمو والتطور والتكامل، ذلك المجلس الذي انطلقت فكرته من الضـــرورة الملحة للتعاون بين دول الخليج العربية السّـــت: المملكة العربية الســعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين وســلطنة عمان، حيث تتشـابه هذه الدول إلى حد بعيد في أنظمتها السـياسـية التي جميعها تقوم على الوراثة ضـمن العائلة، بالإضافة إلى التشابه في الحالة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

لقد جاءت الخطوة الخليجية نحو التعاون المشترك، بهدف تعبيد الطريق نحو إتحاد شامل بين هذه الدول الست وذلك طبقا للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أكد على ضرورة التعاون والتكامل بين دول المجلس سعيًا إلى تحقيق الوحدة بينها. [2]

فإن نشوء أو تأسيس منظمة إقليمية يأتي تعبيرًا عن واقع مادي وحضـاري يجمع بين الدول المؤلفة، وانطلاقا من الروابط الجغرافية والثقافية والمصـالح المشـتركة. غير أنه في العديد من الاسـتحقاقات، لم تظهر هذه الدول التماسك والتعاون المطلوبين لمواجهة التحديات.

فالأزمة القطرية الخليجية، أعادت النقاش حول فاعلية مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمات بين دول أعضائه، كما أن الخلافات بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين ليست الأولى، فقد شهدت الدول الخليجية خلافات كثيرة فيما بينها، كخلاف قطر والبحرين حول مجموعة من الجزر في تسعينات القرن الماضـــي، وأيضـــا الخلاف الســـعودي الإماراتي ســـنة 2009 الذي أدى إلى إغلاق الحدود بين

---

(1) عبد الله خليفة الشـــايجي، **أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشـــرون، بيروت، 2018، ص50.

(2) ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي، تطوره وإشـــكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص459.

البلدين، حيث أوقفت الســـعودية آلاف الشـــاحنات عند المعبر الحدودي بينها وبين الإمارات في حزيران 2009، وبررت ذلك على أنه جزء من تعزيز الرقابة على دخول الســـيارات من الإمارات إلى أراضـــيها. وفي العام 2010، كادت العلاقات تنقطع بين البلدين عندما أطلق زورقان تابعان للإمارات النار على زورق ســـعودي في خور العيديد، وتم احتجاز إثنين من أفراد الحرس الحدودي الســـعودي، وحتى الآن تبقى الحدود البحرية غير متفق عليها. [1]

لقد أماطت الأزمة الخليجية الأخيرة اللثام عن تجاوز لقوانين مجلس التعاون، خاصـــة في مادته العاشرة التي تنص على إحداث " هيئة تسوية المنازعات " لحل أي مشكلة تحدث بين دول مجلس التعاون، في حين أن ثلاث دول قررت بصفة فردية قطع العلاقات مع قطر.

وتعد قطر، من الدول المرتفعة الدخل التي تمتلك ثالث أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم واحتياطيات النفط. كما وتصـنف من قبل الأمم المتحدة باعتبارها دولة ذات التنمية البشـرية العالية جدا وهي الدولة العربية الأكثر تقدما في مجال التنمية البشـــرية ولديها أعلى دخل للفرد في العالم، وهي أول دولة عربية ستستضيف كأس العالم لكرة القدم في العام 2022.[2]

بناء على ما تقدم، يتمحور موضـوع الدراسـة حول الأزمة القطرية الخليجية، أسـبابها وتداعياتها، وحول مدى فعالية مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمات بين الدول الخليجية إنطلاقا من المعايير العالمية لنجاح أو فشـــل أي منظمة دولية. غير أن طرح هذا الملف يحتم علينا التطرق إلى العوامل التاريخية، والجيوسياسية، والاقتصادية التي أثرت ولا تزال حتى اليوم تلعب دورا أساسيا في السياسات المتبعة من قبل مجلس التعاون الخليجي ودوله والتي أدت إلى الأزمة الأخيرة أو بما عرفت بالأزمة القطرية الخليجية.

وينطلق البحث من فرضـــية أن الخلل في دور مجلس التعاون الخليجي يكمن في طبيعة وخلفية أعضائه الاجتماعية والسياسية، فقطر هي جزء من منظومة إقليمية تسمى مجلس التعاون الخليجي، حيث

---

[1] موقع دي برس نيوز، **الامـارات تطلق النـار على زورق ســـعودي**، (17/03/2010)-http://www.dp news.com/pages/detail.aspx?articleid=32264

[2] الشرق، البنك الدولي: دخل الفرد في قطر الأعلى في العالم، الإثنين 27-08-2018 www.al-sharq.com

أظهرت الخلافات بين أعضـائه على أن المجلس يعاني في حل المسـائل العالقة بين أعضـائه وغير قادر على تطوير التفاعل فيما بينهم.

والأزمة القطرية إن دلت على شـــيء فهي تدل على أزمة أكبر من حدودها، فهي تطال فاعلية مجلس التعاون منذ نشأته وحتى اليوم.

ولأهمية هذه الأزمة، فإن هذه الدراســة تهدف إلى تبيان أســباب نجاح وفشــل المنظمات الإقليمية وانعكاس ذلك على الدول الأعضــاء. كما ســتبين أهمية القوانين الصــادرة عن مجلس التعاون من جهة تطوير العلاقة بين أعضائها وكيفية التفاعل مع هذه القوانين.

وأهمية هذا الموضـوع أنه جديدٌ ومتجدد، وكافة المؤشـرات تبين أنه مسـتمر، إضـافة إلى أنه مرتبط ومتفاعل مع المنطقة، ولأن الأزمة الدبلوماسية هي بين دول خليجية متماثلة في أنظمة الحكم وفي نوع الاقتصاد الأساسي فيها، فضلًا عن وحدة الخلفية الاجتماعية.

وبالتالي، فإن هذه الأزمة الدبلوماســية الخليجية وتداعياتها تتعارض والنظام الأســاســي لمجلس التعاون الخليجي، حيث جاءت المنطلقات واضـحة في ديباجة النظام الأسـاسـي التي شـددت على ما يربط بين الدول الأعضــاء من علاقات خاصــة، وسـمات مشـتركة وأنظمة متشـابهة أسـاسـها العقيدة الإســلامية، وإيمان بالمصــير المشــترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينها يخدم الأهداف العربية بشكل عام.

فهل فعلًا خرقت قطر "النظام الأساسي" لدول مجلس التعاون الخليجي؟ أم أن الأزمة الحقيقية تكمن في هيكلية هذا المجلس وكيفية التنسـيق والترابط بين دول أعضــائه؟ وما دوره في حل الأزمة بين قطر والدول الخليجية الأخرى؟

إن هذا البحث يهدف إلى معالجة إشكالية مدى فعالية مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمات الناشئة بين أعضائه، وذلك من خلال دراسة الأزمة القطرية–الخليجية، ومناقشة أهداف ودور ومجالات التعاون وفعالية المجلس وتكامل دوره من خلال التطرق إلى أسباب نجاح وفشل المنظمات الدولية المشابهة، ودراسة البعد الاستراتيجي ومواقف الأطراف من الأزمة القطرية الخليجية.

أما بالنسـبة إلى الصـعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث، فتتمثل بصـعوبة الحصـول على مراجع علمية، موثوقة وموضـوعية فيما يتعلق بمجريات الأحداث، حيث يظهر أن معظم الكتابات هي مقالات

صحفية تطغى عليها الميول الشخصية الداعمة لإحدى الأطراف. أيضا تعود ندرة المراجع والمصادر التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات المطلوبة، لحداثة موضوع الأزمة القطرية. لذلك كان من الضروري اللجوء إلى الإعلام للحصول على الخبر والبناء عليه.

ولتحقيق هذه الدراسة، سنعتمد على مجموعة من المراجع العلمية التي تنسجم وتتلاءم مع موضوع الدراسة، لذلك إستخدمنا في هذا البحث المنهج التاريخي بداية لإظهار كيفية نشوء المنظمات الدولية، والخلفية التاريخية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي وأهدافه، ويقوم المنهج التاريخي على قواعد منهجية أهمها، الوقوف على نشأة الظاهرة والرجوع إلى أصولها في المجتمعات القديمة التي تعتبر ممثلة لأقدم مظاهر الحياة الإجتماعية والسياسية، إضافة إلى تتبع نمو الظاهرة وتطورها، وتقسيم التطور إلى مراحل إجتماعية للوقوف على ما رافقها من تحول في كل مرحلة، فضلا عن دراسة العلاقات القائمة بين الظاهرة موضوع الدراسة وما يتصل بها من ظواهر.

كما تم إعتماد المنهج الوصفي فيما يتعلق بوصف طبيعة الأنظمة الخليجية والأطراف الفاعلة في الأزمة القطرية الخليجية، والأحداث والتطورات التي شهدتها، وهو أحد أبرز المناهج المستخدمة لدراسة الظواهر من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين يتم إستخدامها في تحديد نتائج البحث.

إضافة إلى المنهجين السابقين، تم الإعتماد أيضا على المنهج التحليلي وهو عملية تعريف وتفكيك موضوع الدراسة للوقوف على مدى الترابط بين المنظمات الإقليمية وتفاعل أعضائها لمعرفة مدى إمكانية تحقيق الأهداف المعلنة، والوصول للأسباب والخلفيات الأساسية للأزمة القطرية الخليجية.

ولمعالجة الموضوع، سيتضمن البحث فصولًا ثلاث: الفصل الأول سيناقش الأسباب التي أدت إلى نشوء المنظمات الدولية والإقليمية، إضافة إلى مقومات نجاح وعوامل فشل هذه المنظمات، والفصل الثاني فسيعرض هيكلية مجلس التعاون الخليجي، ودوافع إنشائه، إضافة لأهم أهدافه ومجالات التعاون فيما بين أعضائه، أما الفصل الثالث سيعالج الأزمة القطرية الخليجية وتشعباتها من خلال البحث في بعدها الاستراتيجي ومواقف الأطراف منها ودور مجلس التعاون في حل هذه الأزمة ومدى فاعليته.

الفصل الأول: نشوء المنظمات الدولية ومقومات النجاح والفشل

تعود نشأة المنظمات الدولية، بالمفهوم الحديث، إلى مؤتمر فيينا الذي عقد في عام 1814 بعد إنتهاء الحروب النابليونية وهزيمة فرنسا. وهدف المؤتمر إلى إيجاد تنظيم جديد للعلاقات بين القوى الأوروبية المنتصرة، وساهم أيضا في إقامة نظام مؤتمرات (congress) أوروبي، هو الأول من نوعه، وكان الهدف الأساس لهذه المؤتمرات هو أمني بالدرجة الأولى يقوم على التشاور لإدارة النزاعات التي قد تنشأ بين هذه القوى ولمتابعة تطور العلاقات بينها. ولكن مع تطور التقنيات والمواصلات وسهولة التقارب بين الأمم، تطور مفهوم التجمع الإقليمي ليطال أمورا أخرى إقتصادية وإجتماعية وإنسانية. كما أن نظام المؤتمرات السياسية ساهم في إيجاد المناخ الإيجابي لتطور الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ويمثل مؤتمرا لاهاي اللذان عقدا عامي 1899و 1907 محطة مهمة في تطوير المنظمات الدولية، فلقد هدف هذان المؤتمران إلى إنهاء الحروب التي كانت قائمة فيما بين الدول الأوروبية، بالإضافة إلى إحداث تنظيم أكثر ملاءمة للعلاقات الدولية وللنظام الدولي. [1]

أولًا: أسباب تأسيس المنظمات الدولية وأنواعها

يظهر التنظيم الدولي كوسيلة لحل المشاكل وتحقيق التعاون بين الدول، ولا يمكن أن يتحقق ذلك، إلا بوجود هيئة أو منظمة دائمة، يتم من خلالها العمل على تحقيق ذلك، حيث تشمل المنظمات الدولية بنشاطها كافة مجالات التعاون بين الدول، فمنها ما ينصب نشاطه على المجال الاقتصادي، ومنها ما يختص بتنسيق التعاون الدولي في المجالات العلمية أو في مجال المواصلات، ومنها منظمات ذات أهداف إجتماعية وثقافية، ومنها كذلك منظمات ذات أهداف سياسية أو حربية، وقد يمتد نشاط المنظمة ليشمل هذه المجالات كلها وقد يقتصر على البعض منها. وانطلاقا من هنا، فالمنظمة الدولية هي مقتضى جوهر فكرة التنظيم الدولي باعتبار أنه لا يتصور تحقيقه بدون وجود منظمة أو منظمات دولية.[2]

---

[1] نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل**، الطبعة الأولى، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص18.

[2] خليل حسين، **النظرية العامة والمنظمات العالمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 76-75.

1. المنظمات الحكومية الدولية

تعرف المنظمات الدولية على أنّها "مجموعة الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي بشكلٍ أساس، والتي تشارك في تحقيق إرادة الجماعات الدولية، كما أنّها "عبارةٌ عن منظمات تقوم على هيكلٍ إداري تنفيذي وتنظيمي من خلال مجموعةٍ من الشخصيات الاعتبارية والمؤسسات التي تتكون منها الدول.[1] وبالتالي، يقصد بالمنظمة الدولية كل هيئة دائمة، تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية، والتي تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة.[2] فالمنظمات الدولية متعددة الأنواع بحسب الإختصاص، كالمنظمات الدولية العالمية العامة، وهي المنظمات التي يتركز نشاطها بشكلٍ أساسي على حلّ كافة أنواع النزاع والخلافات الحاصلة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تدعيم الصلات السلمية بينها وبين المنظمات الأخرى، كالأمم المتحدة. أيضا المنظمات الدولية الفنية، وهي المؤسسات التي تُعرف باسم الوكالات، كوكالة العمل الدولية. وأيضا المنظمات الدولية القضائية وهي المنظمات الخاصة بالفصل في المنازعات الدولية بناءً على أساس القانون الدولي كمحكمة العدل الدولية، ومحاكم التحكيم. وأخيرا المنظمات الدولية الإقليمية، ومن الأمثلة عليها جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية والإتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي.[3]

2. المنظمات الحكومية الإقليمية

إن فكرة الإتحادات أو التجمعات الإقليمية ليست بجديدة، حيث كانت من ضمن أهدافها الحد من الحروب التي كانت تحصل ضمن إقليم جغرافي معين فالحروب كانت عاملا أساسيا دفعت بهذه الدول للتفكير في وضع حد لها، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت اتجاهات تدعو إلى قيام

---

[1] صابرين السعو، **مفهوم المنظمات الدولية** (14-12-2016)، من https://mawdoo3.com/مفهوم_المنظمات_الدولية.

[2] خليل حسين، مصدر سابق، ص70.

[3] صابرين السعو، https://mawdoo3.com، مصدر سابق.

"منظمات إقليمية" وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة في مواده (52) و(53) و(54) إلى الدور الذي أولاه للمنظمات الإقليمية في أمور حفظ الأمن وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

فالمنظمات الإقليمية هي هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول (ثلاث دول على الأقل) لا تتجه بطبيعة أهدافها نحو العالمية، وإنما يقتضي تحقيق الهدف من إنشائها إقتصار عضويتها على فئة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برابط خاص يبرر تعاونها وتفاعلها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة لها، فبالإضافة إلى الجوار الجغرافي، توافر روابط أخرى ذات طابع حضاري، مثل وحدة أو تقارب اللغة والثقافة والتاريخ فضلا عن المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة.[1] وفي هذا السياق يأتي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية شاهدا جديدا على بروز مثل هذه المنظمات الإقليمية.[2]

أ- العناصر الرئيسية لنشوء المنظمات الحكومية الإقليمية:

إن الهدف الأساس للتجمع الإقليمي هو في تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة الإقليمية من أجل هدف أسمى تتمناه وتعمل من أجله الدول الأعضاء. وهناك عدة عناصر أساسية لنشوء المنظمات الحكومية الإقليمية، كارتكاز المنظمة الإقليمية الى معاهدة جماعية، أطرافها الدول الأعضاء،"لا تقل عن ثلاث دول" إضافة إلى توافر مقومات التفاعل والتضامن الاجتماعي والجوار الجغرافي بين تلك الدول، وتمتع المنظمة الإقليمية بصفة الاستمرارية وبالشخصية القانونية الدولية.[3] وبالتالي، إن هذه الأسس الثلاث، ستبين لنا مدى أهميتها في نجاح هذه المنظمات من عدمه. فأي منظمة سواء كانت دولية أو إقليمية، يتحدد مدى نجاحها بمدى التفاعل القائم بين أعضائها.

هذا التفاعل يبنى على أسس متعددة، من سياسية إلى إقتصادية إلى إجتماعية. ومدى تأثير هذا التفاعل على تطوير تلك المنظمات. فالمسألة الأساسية إذن، هي مسألة التفاعل والتكامل بين الدول الأعضاء.

---

[1] خليل حسين، مصدر سابق، ص95-94.

[2] نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص19.

[3] أيمن عبد الوهاب، مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها، **موسوعة الشباب السياسية**، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/youn51.HTM، نشرت في 5 أكتوبر 2011.

ب- تقسيم المنظمات الحكومية الإقليمية

يستند التقسيم الغالب للمنظمات الإقليمية الى طبيعة الدور الذي تقوم به المنظمة، فمن الضروري الأخذ في الاعتبار تعدد الأدوار والأهداف التى تقوم على أساسها المنظمة، بشكل يصعب معه في بعض الأحيان تصنيفها نتيجة لتداخل الأدوار، ولكن يظل للهدف الرئيسي المعلن لقيام المنظمة اليد الطولى في التصنيف.

فالمنظمات السياسية العامة، يستند دورها الى تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسسي الاقليمي وتقديم الدعم للعمل المشترك فى المحيط الدولي، الى جانب حل النزاعات والخلافات بين أعضائها الذين ينتمون الى منطقة جغرافية حضارية واحدة مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الأمريكية، ومثل مجموعة دول جنوب شرق آسيا التى تتماثل فى التوجه السياسي، أو جامعة الدول العربية التى تستند الى ركيزة العامل القومي.

إن هدف المنظمات الإقليمية بشكل عام، هو حفظ الأمن والإستقرار بالدرجة الأولى بين أعضائها، ومن ثم يأتي التنوع في الوظائف، حيث نجد منظمات كحلف وارسو، هدفها أمني-عسكري بالدرجة الأولى...وهناك منظمات تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي والتفاعل بين مجتمعاتها، كالجماعة الأوروبية في مرحلة ما قبل الإتحاد.

ثانيًا: أبرز المنظمات الحكومية وتجاربها

غالبا ما تنشأ المنظمات الإقليمية بناء على رغبة الدول الأعضاء المتجاورة جغرافيا في تحقيق التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي في ما بينها، إنطلاقا من مبادئ التعاون وحفظ الأمن والسلم الدوليين الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فهل أثبتت التجارب والأحداث التاريخية فعالية المنظمات الإقليمية في تحقيق هذه المبادئ، أم أن تأثيرات داخلية وخارجية حالت دون تنفيذ الأهداف المرجوة؟ وماهي أبرز هذه المنظمات الحكومية؟

1. الإتحاد الأفريقي

هو منظمة دولية تتألف من 55 دولة أفريقية، تأسس الاتحاد في 9 تموز 2002، خلفًا لمنظمة الوحدة الأفريقية، تُتّخذ أهم قرارات الاتحاد في اجتماع نصف سنوي لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء من خلال ما يسمى بالجمعية العامة للاتحاد الأفريقي. يقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا – أثيوبيا.[1]

من بين أهداف مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأساسية تسريع وتسهيل الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة، وذلك لتعزيز مواقف أفريقيا المشتركة بشأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها، تحقيقاً للسلام والأمن؛ ومساندةً للديمقراطية وحقوق الإنسان. يتكون الاتحاد الأفريقي من جزأين أحدهما سياسي والآخر إداري. ويعرف أكبر صانع للقرارات في الاتحاد الأفريقي بالجمعية العامة، التي تتألف من رؤساء دول الأعضاء أو ممثلي حكوماتها. أيضا لدى الاتحاد الأفريقي هيئة تمثيلية، بما يعرف بالبرلمان الأفريقي (برلمان عموم أفريقيا)، الذي يتألف من 265 عضواً ينتخبون من قبل البرلمانات الوطنية لدول الأعضاء والذي يرأسه حاليا النائب جمال بوراس بالنيابة. ويوجد أيضاً لدى الاتحاد الأفريقي مؤسسات سياسية أخرى، مثل المجلس التنفيذي والذي يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء، ومن المهام الرئيسية للمجلس تهيئة القرارات لتمريرها للجمعية العامة والهيئة التمثيلية للاتحاد التي تضم سفراء الدول الأعضاء في أديس أبابا. كما يوجد أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ECOSOCC) والذي يهتم بالناحية المدنية للدول.

[1] موقع المعرفة الالكتروني، **الإتحاد الأفريقي**. من https://www.marefa.org/الإتحاد_الأفريقي

تؤكد مبادئ الاتحاد الأفريقي على العديد من الأهداف الأساسية, ولكن بعد مرور قرابة عقدين من الزمن منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي وقبلها ثلاثون عامًا في ظل منظمة الوحدة الأفريقية، لم يتحقق أي من هذه الأهداف، ولا أي مظهر من مظاهر الوحدة أو الاتحاد، فلا حدود تم إلغاءها ولم تصدر عملة أفريقية واحدة ولا جواز سفر واحد، ولا سوق أفريقية مشتركة ولا إلغاء الجمارك بينهم. بل بالعكس أصبح تكريس الحدود أكثر تشددًا من زمن الاستعمار ولم تتحقق التنمية المنشودة، بل صارت أفريقيا ملاذًا غير آمن لأبنائها، وهنا لم يظهر أي تحرك لهذا الإتحاد وزعمائه، وبالتالي فمسيرته فقدت جدواها.[1]

2. منظمة التعاون الإسلامي

أُنشئت منظمة التعاون الإسلامي بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 25 من سبتمبر 1969 ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. وتعد المنظمة ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.[2] وعقد الاجتماع الأول عام 1970 على مستوى وزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة.

يستند برنامج عمل المنظمة إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن 18 مجالاً من المجالات ذات الأولوية و107 هدفا. وتشمل هذه المجالات قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف،

---

[1] محمود أبو العينين، **الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الأفريقية**، مركز البحوث الأفريقية، مصر، 2001، ص91.

[2] عمر الحسن، **المنظمات الدولية والإقليمية**، دار الخليج، https;//books.google.com.lb

والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها. [1]

إن الصورة الكلية التي تبرز من خلال تحليل تجربة منظمة التعاون الإسلامي على كافة الأصعدة، تظهر أن المنظمة قد أخفقت في ميدان تسوية المنازعات وبشكل يكاد يكون كاملًا في ميدان الأمن الاجتماعي. كما أن إعلان القاهرة حول حقوق الانسان في الإسلام الذي صدر في 1990/8/8، هو مجرد توصية تفتقر إلى القوة الإلزامية في الدول الإسلامية[2] ولم تخرج المنظمة بأي حلول جذرية، بشأن الأزمات الحالية، لاسيما في فلسطين وغزة، واليمن والسودان وليبيا والعراق وسوريا وأفغانستان وباكستان والصومال ونيجيريا وبورما.[3]

3. جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية منظمة إقليمية تأسست في 22 آذار 1945 م، تعمل على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية. أما ميثاق الجامعة فيتألف من عشرين مادة تتعلق بأهداف الجامعة وأجهزتها والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص301.

[3] عبد الموجود سمير وسمر مدحت، "**منظمة التعاون الإسلامي..64 عاما من الفشل والإخفاق**"، الوفد، https://m.alwafd.news

نص الميثاق على أن تكون لكل دولة عربية مستقلة الحق في الانضمام للجامعة، وأصبح عدد الدول الأعضاء في الجامعة (٢٢) دولة،[1]

وبالرغم من الوسائل المتاحة للجامعة في مجال تسوية المنازعات، سواء مساعي الأمين العام أو دبلوماسية مؤتمرات القمة، إلا انه ومع ذلك ظلت مساهمة جامعة الدول العربية في مجال تسوية المنازعات العربية–العربية غير ذات أهمية، حيث أنها لا تستطيع اتخاذ خطوات جادة من أجل حل تلك الأزمات نتيجة القصور الهيكلي في بنائها. فالنظام الأساسي للجامعة العربية، أي الميثاق الصادر عام 1945 بني على معطيات وظروف لا تتوافق مع المعطيات الجديدة، فعلى الرغم من تأكيده على التعاون بين البلدان العربية في عدد من المجالات بخاصة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية (المادة 2) من الميثاق، إلا أنه لم يتعرض لآليات مثل هذا التعاون سواء على مستوى اللجان التي يتم إنشاؤها لهذا الغرض (المادة 4) أو فيما بين الدول. ولا تملك أمانة الجامعة المخولة بالسهر على تنفيذ قرارات الجامعة، صلاحيات تنفيذية أو عقابية على غرار ما لدى المفوضية الأوروبية في بروكسل من صلاحيات داخل الإتحاد الأوروبي، والتي إستطاعت توحيد الجانب الاقتصادي عبر بوابة اليورو على عكس جامعة الدول العربية التي ظلت في مكانها دون الوصول بفعل واحد يعود على الشارع العربي بشيء من الجدوى الفعلية لها. كما أن تمسك الدول العربية بسيادتها الخاصة دون أي تنازل لصالح الجماعة، أدى إلى عدم إلتزام الدول الأعضاء بتنفيذ

[1] هي: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات المتحدة العربية المتحدة، مملكة البحرين، جمهورية تونس، جمهورية الجزائر الديمقراطية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، اليمن، موريتانيا، الصومال، جزر القمر، فلسطين، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية العربية الليبية، وجمهورية جيبوتي.

القرارات التي تصـدر عن الجامعة، ويرتبط بهذا الامر عدم وجود سـلطة إلزامية تسـتخدمها الجامعة لتنفيذ القرارات ما أدى إلى فقدان الثقة في قدرتها على حل القضـايا والمشـكلات التي يتم عرضـها على الجامعة، لتظل مجرد توصيات.

ويمكن تلخيص اخفاقاتها بالعديد من القضـــايا، أهمها إخفاقها في إيجاد حل للقضـــية الفلســـطينية ومساعدة شعبها على المستوى العالمي قبل وبعد قيام الكيان الصـهيوني في الأراضـي الفلسطينية المحتلة. كما أخفقت في حل المشـــاكل والنزاعات بين الدول العربية الأعضـــاء فيها والدعوة إلى توحيد الأقطار العربية، من خلال تحقيق الوحدة السـياسـية والتكامل الاقتصـادي بين الأقطار العربية، وفي هذا الإطار يكفي الإشـــارة إلى أن حجم التجارة البينية العربية تدور حول 8% فقط من حجم التجارة العربية الإجمالي، أما بالنسـبة للإسـتثمارات فتقدر ب 1% من رؤوس الأموال العربية المودعة في الخارج والتي تدور الأرقام المتداولة بشأنها حول تريليون دولار.[1] فضـلا عن إهمال العمل على ضـبط الإلتزام بمعاهدة الدفاع العربي المشـترك، وحل مشـكلة الجنوب السـوداني ومشـكلة دارفور، كما أخفقت في منع الإعتداء الصـهيوني على غزة وعلى الجنوب اللبناني.

4. الاتحاد الأوروبي

يعود تأسيس أول تجمع أوروبي إلى 18 نيسان 1951 عندما إتفقت ست دول أوروبية هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي شكلت نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي.

[1] خليل حسين، "جامعة الدول العربية: الإخفاقات وسبل التجاوز"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 132، بيروت، ربيع 2009.

وفي 25 آذار 1957 وقعت تلك الدول على إتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل إسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وفي العام 1973 إلتحقت كل من المملكة المتحدة والدانمارك ثم اليونان عام 1981، وإسبانيا والبرتغال في 1986، ثم آيرلندا في 1993، فالسويد وفنلندا والنمسا عام 1995، حتى وصل أعضاء الاتحاد الأوروبي في 2014 إلى 28 دولة. ولا تزال بعض الدول تنتظر للالتحاق بركب الاتحاد كتركيا وألبانيا وأيسلندا وصربيا...غير أن بريطانيا قررت في إستفتاء شعبي جرى يوم 23 حزيران 2016 الخروج من الإتحاد، وهي خطوة أثارت قلقا كبيرا داخل الاتحاد الأوروبي، وسط تحذيرات من مستقبل مجهول ينتظر إقتصاد المملكة المتحدة.[1]

ويعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي مجلس الإتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. تقوم المفوضية الأوروبية باقتراح القوانين، التي يتم البحث فيها ومناقشتها من قبل البرلمان الأوروبي ومجلس الإتحاد الأوروبي للبت فيها وإقرارها، وبالتالي تطبيقها في أوروبا، أي في جميع دول الإتحاد الأوروبي. وتتلخص أهداف الاتحاد الأوروبي الرئيسية في تأسيس مواطنة أوروبية تضمن الحقوق الأساسية والحقوق المدنية والسياسية، وذلك إلى جانب العمل على ضمان مبادئ الحرية والأمن والعدل. يضاف إلى ذلك دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال التأسيس لسوق مشتركة وعملة موحدة وترسيخ أسس التنمية الإقليمية وقضايا حماية البيئة. كما يهدف الاتحاد الأوروبي إل تقوية دور أوروبا في العالم ومع الهيئات والمنظمات والدول لتحقيق تلك الأهداف المشتركة.[2]

---

[1] شبكة الجزيرة الإعلامية، **الاتحاد الأوروبي**، www.aljazeera.net

[2] Facile a lire–l'Union europeenne,https://www.inclusion–europe.eu/easy–to–read/

اتسع نطاق مشروع الوحدة الأوروبية من مجرد سوق أوروبية مشتركة، تهدف أساسا إلى رفع القيود الجمركية على صادرات وواردات الدول الأعضاء، إلى مشروع سياسي إقتصادي إجتماعي شامل. وامتد نطاق مشروع الوحدة من غرب أوروبا إلى شرقها لينهي انقسام أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكر شرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، ومعسكر غربي بقيادة الولايات المتحدة.

وقد حقق الإتحاد إنجازات كبيرة على كل الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، ولعل أبرزها على الصعيد الاقتصادي، فهناك الآن سوق أوروبية عملاقة تضم 28 دولة ويعيش فيها 490 مليون نسمة، ويتمتع مواطنو هذه الدول بحرية البيع والشراء دون قيود، كما يتمتعون بحرية الانتقال والعمل باستثناء بعض القيود المفروضة على دول شرق أوروبا، وأصبحت بذلك أكبر سوق حرة في العالم. فقد تم إلغاء الحدود بين بعض الدول الأوروبية بعد أن وقعت كل من بلجيكا وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا في عام 1985 إتفاقية الشينغن التي نصت على الإلغاء التدريجي للحدود بينها، وبالتالي السماح بتنقل الأشخاص والبضائع بين دول اتحاد أوروبا، وانضمت بعد ذلك دول إيطاليا والبرتغال وأسبانيا واليونان والنمسا والدنمرك والسويد وفنلندا بالإضافة إلى أيسلندا والنروج رغم عدم انضمامهما للاتحاد الأوروبي، واختفت الحدود بين هذه الدول مع توفير إجراءات التعاون الأمني لمحاربة الجريمة.[1]

ومع توقيع اتفاقية الاتحاد الأوروبي في عام 1992 بمدينة ماستريخت، نشأ اتحاد يمارس سياسة خارجية ودفاعية مشتركة مع تكثيف التعاون في مجال السياسة الأمنية الداخلية والقانونية وكذلك ضمان حقوق المواطنين في دول الاتحاد في المشاركة في الانتخابات المحلية والبرلمانية الأوروبية.

[1] محمود القصـــاص، بي بي ســـي، لندن، **ماذا حققت أوروبا في خمســـين عاما من مســـيرة الوحدة؟** الأربعاء 21 مارس 2019، https://bbc.in/3mAP3DX

بالإضافة إلى ذلك فقد نجح الاتحاد الأوروبي في إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في مطلع عام 2002 التي تتعامل بها حاليا 13 دولة أوروبية والتي أصبحت ثاني عملة عالمية في التداول بعد الدولار إذ أنها تستند على مجموعة من أكبر الإقتصاديات في أوروبا، مثل المانيا وفرنسا وإيطاليا. كما أعلنت المفوضيةالاوروبية في 2 أيار عام 2006م، أن مواطني دول الاتحاد لن يعودوا في حاجة إلى الحصول على تصريح خاص للسفر أو الإقامة في أي من دول الاتحاد، وإنما يكتفي بتسجيل أنفسهم لدى السلطات المعنية.[1]

وأيضا لم يهمل الإتحاد الأوروبي وحكومات الدول الأعضاء به مواطنيهم الأقل دخلا، إذ يحصلون على مساعدات إجتماعية كثيرة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم. كما لم يهمل الاتحاد الأوروبي الدول الأقل دخلا، إذ يخصص نحو ثلث ميزانيته التي تبلغ 100 مليار يورو سنويا لمساعدة هذه المجموعة من الدول، ومنها على سبيل المثال ايرلندا واسبانيا اللتان حققتا نموا كبيرا في العشرين عاما الماضية لم يكن ليتحقق إلا بالدعم الأوروبي الواسع الذي حصلت الدولتان عليه، كما دعم الإتحاد الأوروبي الحكومة اليونانية، ب 6,7 مليارات يورو، أي نحو 7,5 مليارات دولار: ضمن خطة الإنقاذ التي أقرها الإتحاد عام 2010، حيث شارك في اجتماع "المجموعة الأوروبية" وزراء مالية 19 دولة أوروبية تستخدم اليورو عملة موحدة لها، حيث تباحثوا برنامج الإنقاذ اليوناني.[2]

---

[1] محمود القصاص، المصدر السابق.

[2] الخليج أونلاين، **الإتحاد الأوروبي يدعم إنقاذ اليونان ب6,7 مليارات يورو**، بروكســـيل، الثلاثاء 23-01-2018، alkhaleejonline.net

ثالثًا: عوامل ومقومات نجاح وفشل المنظمات الدولية والإقليمية

إن المنظمات الإقليمية ما هي إلا إنعكاس للدول المكونة لها، فإن كانت هذه الدول قوية فإنه حكما ستكون المنظمة الإقليمية قوية والعكس صحيح. كما أن كل منظمة تحمل في طياتها عوامل تقدمها، وأسباب فشلها، فيلاحظ أن هناك الكثير من مقومات النجاح التي على أساسها يمكن إعتبار المنظمة الدولية، منظمة فاعلة وناجحة، وبالمقابل نجد عوائق عدة تساهم في إفشال المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق أهدافها المنشودة، أو إضعافها في ميادين محددة.

كما قلنا سابقا، هناك عوامل أساسية لقيام ونجاح أي تجمع دولي، حيث تتمثل مقومات نجاح المنظمات الدولية بعوامل خمس، يتمثل العامل الأول بالواقعية في اختيار مشروعات قابلة للتحقق والتطبيق، فلكي تكون السياسات ناجحة يجب أن تكون البداية بأهداف محددة وبسيطة، ثم الانتقال لأهداف أكبر بشكل تدريجي ومدروس. والمثل الأبرز لهذا التدرج في العمل بشكل عقلاني، هو الاتحاد الأوروبي الذي بدأ تجربته من خلال المنهج الوظيفي، وهو العمل في قطاع محدد، ومن ثم الإنتقال إلى أهداف أخرى، وفقا لنظرية "الدومينو"،[1] أما العامل الثاني، فيكمن في ضرورة أن يكون هناك عائد سياسي، واقتصادي، واجتماعي متوقع من مشروعات هذه المنظمات تدركه الشعوب، وأن يكون الاستمرار في المنظمة الإقليمية غير معوق للنمو الاقتصادي، أو مهدد للحالة الأمنية الداخلية.[2] والعامل الثالث، يكمن في تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة الإقليمية من أجل هدف أسمى تتمناه وتعمل من أجله الدول الأعضاء.[3]

---

[1] نظرية الدومينو، هي نظرية سياسية ظهرت خلال الحرب الباردة وتحديدا في الحرب الفيتنامية، تقوم هذه النظرية على مبدأ أنه إذا تشابهت الدول في نظام الحكم، فإن أي تغيير في نظام إحدى الدول سيؤدي إلى تغييرات متتالية في بقية الأنظمة.

[2] أبو بكر الدسوقي، "المنظمات الحكومية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، القاهرة، 2015-03-21

[3] حسين غربية، "البرلمان العربي والبرلمان الأوروبي"، **الحياة النيابية**، دراسة مقارنة، العدد 79،بيروت، ص 30.

أما العامل الرابع، وهو الأهم فيتمثل في ضرورة التفاعل بين أعضاء المنظمة وعدم الاهتمام بالأمور الشكلية والمؤسسية، والاهتمام بالمشروعات والنجاح فيها. وأخيرا، عامل مشاركة الشعوب في عملية التكامل، الذي له دور كبير في نجاح العمل، كما هي الحال في الإتحاد الأوروبي، الذي تطور من إتحاد شركات الفحم والحديد والصلب إلى السوق الأوروبية المشتركة وصولا إلى الإتحاد الأوروبي، والميزة لهذا التجمع هو التعاون الكبير بين أعضائه، حيث توحدت الأفكار السياسية والإجتماعية مما إنعكس إيجابا على علاقات الدول والشعوب. أما المنظمات الأخرى كالإتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة العمل الإسلامي، فهي على النقيض تماما، من حيث فقدان التدرج في العمل وعدم التنازل عن جزء من السيادة وغياب دور الشعوب في المشاركة في أعمال هذه المنظمات.[1]

إن عوامل النجاح هذه، لا تتم دون وجود إرادة لأعضاء المنظمة الدولية، وماهية المنظومة الفكرية التي على أساسها تبنى تلك الإرادة بين الدول الأعضاء. حيث أن مسألة المنظومة الفكرية هي الأساس الذي تقوم عليه تلك المنظمات، من حيث أن المنظومة الفكرية المتجانسة والقائمة على أساس إنساني تكون اقرب إلى النجاح من المنظمات ذات المنظومات الفكرية المتناقضة.

إن هذه المنظومات الفكرية والإرادة السياسية ترتقي بالمنظمات الإقليمية لتصبح بمنزلة حكومات فوق الدول، لتحقيق الأهداف التي على أساسها أنشئت تلك المنظمات. كما ان هذه الإرادة من شأنها إنهاء النزاع بين السيادة الوطنية للدول الأعضاء، وبين الهوية الجماعية للمنظمة الإقليمية.[2] كما تعمل الإرادة السياسية على ضمان إستمرار التمويل اللازم لضمان سير العمل وتحقيق الأهداف للمنظمات الدولية. وبذلك تستطيع الأجهزة المتعددة للمنظمات في القيام بواجباتها الدولية دون عوائق لتحقيق الأهداف المنشودة.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] المصدر السابق نفسه.

وبالنظر إلى تلك المقومات وتطبيقها على المنظمات الدولية، نستطيع تحديد مدى نجاح أو فشل تلك المنظمات. وتصبح مسألة معرفة أسباب عدم فعالية أو فشل المنظمات العربية تحديدا. لذلك سنعمل على إستعمال تلك المقومات لمعالجة مجلس التعاون الخليجي للوقوف على مدى نجاحه وفعاليته.

الفصل الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

"الأهداف والدورومجالات التعاون"

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باســم مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية تعنى بالشؤون السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية لدول الخليج العربية، مكونة من ست دول عربية، تتميز بـأنظمـة وراثيـة، ولـديهـا تجـاور جغرافي بينهـا، وتعتمـد بـإقتصـــــادهـا على النفط بـالـدرجـة الأولى، وهي المملكة العربية الســـعودية وســـلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين. تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 أيار 1981 م بالإجتماع المنعقد في الرياض بالمملكة العربية الســعودية، وســوف أتطرق باختصـــار إلى كل عضـــو على حدى لتبيان المقومات الإدارية لكل دولة منهم، لما له من أثر لاحق على مدى الإنسجام والتعاون فيما بينهم.[1]

---

[1] الموقع الرســـمي لمجلس التعـاون الخليجي، **النظـام الأســـاســـي**، http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx

* عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام الحالي لمجلس التعاون الخليجي، من مواليد 15 نيسان 1954، وهو مهندس من البحرين متقاعد برتبة فريق ركن.

خريطة دول الخليج العربي

أولًا: دول مجلس التعاون الخليجي:

1. الإمارات العربية المتحدة

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات وهي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، وعلى الرغم من صغر مساحتها، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة لاعباً محورياً مؤثراً في الشؤون الإقليمية والدولية. وذلك بعد أن وحد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام 1971م الإمارات السبع الصغيرة والناشئة لتشكل بمجموعها دولة الإمارات العربية المتحدة.[1]

[1] الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي، **الدول الأعضاء**، https://bit.ly/3e7CSvk

الجدول رقم (1): المعطيات الإدارية للإمارات العربية المتحدة

العاصمة	المساحة	عدد السكان	الكثافة السكانية
أبو ظبي	71.02ألف كم مربع	9.1مليون نسمة	110نسمة لكل كلم مربع
الناتج المحلي	**نصيب الفرد من الناتج المحلي**	**إجمالي التجارة الخارجية**	**الصادرات**
348.4مليار دولار	37.2الف دولار	344.4مليار دولار	155.2مليار دولار
الاحتياطي النفطي	**الواردات**	**احتياطي الغاز**	
97مليار برميل	189.2مليار دولار	6,091ألف مليار قدم مكعب	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى ما ورد في الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي.

2. مملكة البحرين

تقع دولة البحرين على الساحل الجنوبي الغربي للخليج العربي، وتبلغ مساحتها الإجمالية 760 كيلومتر مربع وهي جزء من أرخبيل يتألف من جزيرة البحرين وحوالي ثلاثين جزيرة أصغر، وتعتبر مدينة المنامة عاصمة دولة البحرين ومركزها السياسي، وتعتمد البحرين في نظام حكمها على الملكية، حيث يحكمها آل خليفة منذ عام 1783، ويأتي على رأس الدولة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والذي تولى السلطة عام 1999. وتشبه البنية السياسية في البحرين تلك الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي في بعض النقاط الرئيسية، حيث يسيطر أفراد الأسرة الحاكمة على الوزارات السيادية، كما يترأس أفراد الأسرة الحاكمة أو التكنوقراطيون الوزارات الأخرى. [1]

[1] المصدر السابق.

الجدول رقم (2): المعطيات الإدارية لمملكة البحرين

العاصمة	المساحة	عدد السكان	الكثافة السكانية
المنامة	0.77ألف كم مربع	1.42مليون نسمة	1848نسمة لكل كلم مربع
الناتج المحلي	**نصيب الفرد من الناتج المحلي**	**إجمالي التجارة الخارجية**	**الصادرات**
31.13مليار دولار	22.4الف دولار	27.5مليار دولار	12.5مليار دولار
الاحتياطي النفطي	**الواردات**	**احتياطي الغاز**	
0.12مليار برميل	14.7مليار دولار	92ألف مليار قدم مكعب	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى ما ورد في الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي.

3. المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم وأكبر الدول العربية بشكل عام، وأكبر دولة في شبه الجزيرة العربية، وتعد المملكة أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم.[1] وقد حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو سنويا بلغ متوسطه 3.4 %، مابين سنة 1999 وسنة 2012، وحقق الاقتصاد السعودي أيضا اندماجا متزايدا في الاقتصاد العالمي، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية في السلع إلى إجمالي الناتج المحلي ما يقرب من 80 في المئة بحلول مطلع سنة 2012.[2]

[1] موقع الهيئة العامة للإحصـــاء، "المملكة العربية الســـعودية"، **الكتاب الإحصـــائي الســـنوي لعام 2015**، العدد 51،..https://www.stats.gov.sa

[2] نبذة عن المملكة العربية السعودية UNDP، https://www.sa.undp.org

الجدول رقم (3): المعطيات الإدارية للمملكة العربية السعودية

العاصمة	المساحة	عدد السكان	الكثافة السكانية
الرياض	2000 ألف كم مربع	31.6مليون نسمة	15نسمة لكل كلم مربع
الناتج المحلي	**نصيب الفرد من الناتج المحلي**	**إجمالي التجارة الخارجية**	**الصادرات**
646.7مليار دولار	20.6الف دولار	323.1مليار دولار	183.5مليار دولار
الاحتياطي النفطي	**الواردات**	**احتياطي الغاز**	
266مليار برميل	140.6مليار دولار	6091ألف مليار قدم مكعب	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى ما ورد في الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي.

4. سلطنة عمان

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتطل على ساحل يمتد إلى 3165 كيلومترا يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج العربي، وترتبط حدود سلطنة عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالا، تنتهج السلطنة نظام الحكم السلطاني الوراثي يتولى السلطان قابوس بن سعيد دفة الحكم في البلاد منذ عام 1970م. [1]

[1] الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق.

الجدول رقم (4): المعطيات الإدارية لسلطنة عمان

العاصمة	المساحة	عدد السكان	الكثافة السكانية
مسقط	309.5 ألف كم مربع	4.425 مليون نسمة	14.3نسمة لكل كلم مربع
الناتج المحلي	**نصيب الفرد من الناتج المحلي**	**إجمالي التجارة الخارجية**	**الصادرات**
66.3 مليار دولار	14.982الف دولار	50.4 مليار دولار	26.7 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	**الواردات**	**احتياطي الغاز**	
5.4 مليار برميل	23.7 مليار دولار	884.5 ألف مليار قدم مكعب	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى ما ورد في الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي.

5. دولة قطر

تقع شبه جزيرة قطر في وسط الساحل الغربي للخليج العربي، ويبلغ عرض مساحتها حوالي 100 كلم وتمتد بطول 200 كلم في الخليج. وتجاور دولة قطر من حدودها الجنوبية المملكة العربية السعودية كما تجاور البحرين والإمارات العربية المتحدة وإيران من ناحية البحر، وقد برزت قطر باعتبارها إحدى أكثر منتجي النفط والغاز أهمية في العالم. [1]

والأمير الحالي على رأس الحكم هو تميم بن حمد آل ثاني، ويعد دخل الفرد في دولة قطر من أعلى الدخول في العالم. [2] فرغم مساحتها الصغيرة، تملك قطر إقتصادا قويا وتنافسيا، ويبلغ حجم هذا الاقتصاد 170 مليار دولار، وذلك بحسب أرقام صندوق النقد الدولي للعام 2017، حيث إحتلت قطر المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي.[3]

---

[1] المصدر السابق.

[2] ARC'18 مؤتمر مؤسسة قطر السنوي للبحوث، **نبذة عن دولة قطر، 2018**، www.qf-arc.org

[3] قناة الجزيرة، قطر الأولى عالميا بنصيب الفرد من الناتج القومي، 2017

الجدول رقم (5): المعطيات الإدارية لدولة قطر

العاصمة	المساحة	عدد السكان	الكثافة السكانية
الدوحة	11.6 ألف كلم مربع	2.6 مليون نسمة	206.8 نسمة لكل كلم مربع
الناتج المحلي	**نصيب الفرد من الناتج المحلي**	**إجمالي التجارة الخارجية**	**الصادرات**
152.5 مليار دولار	59.331 ألف دولار	89.4 مليار دولار	57.3 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	**الواردات**	**احتياطي الغاز**	
25.2 مليار برميل	32.1 مليار دولار	24072.5 ألف مليار قدم مكعب	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى ما ورد في الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي.

6. دولة الكويت

تتميز دولة الكويت عن غيرها من دول الخليج تجاورها مع العراق وإيران، مما جعل عملية التأثر كبيرة من قبل هاتين الدولتين، حيث يحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، كما يحدها من الشرق الخليج.

يرأس دولة الكويت حاليا الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح، فنظام الحكم هو نظام وراثي، وهو بذلك يتيح نقل السلطة داخل الأسرة الحاكمة من ذرية مبارك الصباح. ويتولى الأمير سلطاته التنفيذية من خلال وزرائه، ويمتاز نظام الحكم بالكويت بوجود برلمان وحركة سياسية ناشطة على عكس الدول الخليجية الأخرى. [1]

[1] الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق.

الجدول رقم (6): المعطيات الإدارية لدولة الكويت

العاصمة	المساحة	عدد السكان	الكثافة السكانية
الكويت	17.82 ألف كلم مربع	4.1 مليون نسمة	227 نسمة لكل كلم مربع
الناتج المحلي	**نصيب الفرد من الناتج المحلي**	**إجمالي التجارة الخارجية**	**الصادرات**
114 مليار دولار	28.98 ألف دولار	76.8 مليار دولار	46.1 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	**الواردات**	**احتياطي الغاز**	
101.5 مليار برميل	30.7 مليار دولار	884.5 ألف مليار قدم مكعب	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى ما ورد في الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي.

يتبين من خلال هذه المعطيات لدول الخليج، أنها تتشابه في المقومات الإقتصادية، وأن الناتج القومي لتلك البلدان يقوم فقط وبشكل أساسي على النفط والغاز. فالموارد الطبيعية الأخرى شبه مفقودة حيث أن جغرافية تلك البلاد يغلب عليها الطبيعة الصحراوية، وبالتالي تفتقد إلى التربة الصالحة للزراعة، كما أنها تفتقر إلى المياه الجوفية والأنهار والينابيع لندرة الأمطار، مما يجعل الزراعة ذات إنتاجية مكلفة وغير قابلة للتطور. وبذلك يكون الإعتماد على الإستيراد لسد حاجات المجتمع من الغذاء هو السبيل الوحيد لذلك.

وكانت التجربة السعودية في زراعة القمح مثالا صارخا على الكلفة المرتفعة لمثل هكذا زراعات، وبالتالي فشلها، ففي سبعينات القرن العشرين، إتخذت السعودية قرارا في إنتاج المواد الغذائية خاصة في القمح، وكان قرار زراعة القمح في السعودية يقتضي بتحمل تكلفة مياه الري، وهي تكلفة باهظة للغاية ومن ثم عدم تحميلها للمستهلك والمزارع، وإلا إرتفعت أسعار القمح في السعودية كثيرا مقارنة بأسعاره في أي دولة أخرى، مما يجعل التجارة البينية مع دول الخليج مستحيلة بسبب إمكانية الإستيراد بكلفة أقل بكثير. فبينما

كان إنتاج طن القمح آنذاك في السعودية يكلف حوالي 500 دولار للطن، كان سعر السوق في الوقت نفسه حوالي مئة وعشرين دولارا للطن. فقد أهدر السعوديون الكثير من الماء لزراعة القمح، ولكن بعد فترة أدرك السعوديون أنهم لا يستطيعون تحمل كل هذه النفقات، وفي عام 2008 قرروا التخلي عن برنامج زراعة القمح الخاص بهم.[1]

ثانيًا: الدوافع الداخلية والخارجية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي

تعد منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم استنادًا إلى عدة اعتبارات كموقعها الاستراتيجي، وأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدّلات التبادل التجاري مع دول العالم، فضلاً عن كون المنطقة أهم مستودع للنفط في العالم؛ إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، بما يحمله ذلك من تأثير على النمو الاقتصادي العالمي.

ومن ناحية أخرى، تمثل دول مجلس التعاون الخليجي تركيبة سياسية تقوم على الوراثة، وتجمعها التجربة التاريخية، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة. وانطلاقًا من أهميتها وارتباطها ببعضها البعض برزت أهمية وجود كيان جماعي يعبِّر عن المصالح المشتركة لتلك الدول ويتفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية المحيطة تأثيرًا وتأثرًا، واستجابة لبعض المتغيرات والمعطيات الإقليمية والدولية. فهل سيتوفر في هذا التجمع الإقليمي مقومات النجاح التي تم ذكرها سابقا؟

إن تأسيس مجلس التعاون الخليجي لم يأت وليد اللحظة، وإنما جاء إمتدادا للعلاقات القديمة بين دوله، إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات، الأمر الذي

[1] سمير الشناوي،**التجارة الدولية وتجربة زراعة القمح في السعودية**، 25/تموز/ 2019 www.elmahattacom.

إستوجب من حكومات هذه الدول الخليجية إتخاذ خطوات عاجلة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق. فضلا عن توفر عوامل مشتركة عدة بين هذه الدول، أهمها التجاور الجغرافي، والتشابه السياسي، والبنية الإجتماعية القائمة على القبلية. ونظرا لهذه المميزات فقد تمَّ الإعلان عن إنشاء المجلس خلال إجتماع قادة دول الخليج الست، في أيار 1981، وأُطلق على هذا الاجتماع قمة التأسيس، حيث تم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلس(ملحق رقم 1) والذي هدف إلى تحقيق التعاون بين دول الخليج الست وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وإنشاء المشاريع المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع المجالات بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها.[1] وسنتناول في هذا الجزء من البحث الدوافع الداخلية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، من وجهة النظر الرسمية الخليجية، ثم سنحلل دوافع تأسيس المجلس في ضوء الظروف والعوامل الإقليمية والدولية.

1. الدوافع الداخلية

هناك عدة إعتبارات شجعت دول الخليج لتأسيس مجلس ينظم العلاقات فيما بينهم وهي أولا، الإعتبارات الجغرافية، حيث تقع أقطار دول الخليج العربية بين أفريقيا الغربية وإيران، وإلى الجنوب الشرقي من الهلال الخصيب. تبلغ مساحتها مجتمعة 2,672,700 كلم ^{2}.[2]

[1] عمر الحسن، **مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية** (15يناير, 2015) https://bit.ly/3oCc8rp

[2] نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص 42.

وهناك أيضا الإعتبارات التاريخية حيث حكمت القبلية هذه المناطق قبل ظهور الدولة الحديثة، فالأنظمة الخليجية الحالية هي وراثية قائمة على النظام القبلي في إدارة الحكم، وإن بدت هذه الأنظمة عصرية في الظاهر، كما أن الإطلاع على تاريخ القبائل في الجزيرة العربية يبين لنا أن أغلب الأسر الحاكمة هي قبائل تفرعت من أصل واحد.[1]

إضافة للعاملين السابقين، كان للعامل الأمني الأهمية الأكبر في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، حيث ظهر ذلك جليا من خلال الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء لتشكيل المجلس. فمن بين ثلاثة اقتراحات قُدِّمت، كان الطابع الأمني مسيطرًا على اثنين منها، وهما الاقتراحان السعودي والعُماني، حيث دعا الأول إلى إنشاء منظمة خليجية تهدف إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج، وإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية، بدلاً من إنشاء حلف عسكري، مع استبعاد فكرة الأحلاف العسكرية تمامًا مع الدول الأجنبية، كما طالب الاقتراح السعودي باشتراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة، وتسهيل المحافظة على القوانين والنظام الداخلي فيها، وتشجيع دول الخليج العربي على تحقيق الاستقلال الذاتي. فيما دعا الاقتراح العُماني إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة في المنطقة.

أما الاقتراح الثالث والذي تقدمت به الكويت فرغم أنه لم يتحدث عن الجوانب العسكرية والأمنية، وركَّز على الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية، إلا أنه نابع في الأساس من مبادرة بحرينية نتيجة إدراك أمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لضرورة مواجهة التهديدات الإقليمية ضد دول الخليج، ما

[1] المصدر نفسه، ص433.

دفعه إلى تكليف وزير الخارجية البحريني آنذاك الشيخ محمد ابن مبارك بنقل مقترح إلى ملك المملكة العربية السعودية في حينه الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود بإنشاء منظمة إقليمية تضم دول الخليج العربية تحت مظلة واحدة، وهو المقترح الذي حظي بتأييده وطلب نقله إلى أمير الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح، الذي بارك بدوره الفكرة وأحالها إلى جامعة الكويت التي قامت بدراستها وتقدمت بمشروع إنشاء المجلس. ورغم أهمية العامل الأمني في قيام المجلس، لم تُشِر ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون الذي وقَّعه قادة الدول الست في 25 أيار 1981إلى البُعد الأمني، وإنما أشارت إلى عوامل قيام المجلس، التي تتمحور حول السمات المشتركة والأنظمة المتشابهة، ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها. [1] وفي هذا الإطار حدد النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون الرئيسية، من تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات. ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية، والشؤون التشريعية والإدارية. أيضا التمسك بسياسة حسن الجوار والحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وعدم التدخل في شؤون الغير، وتنمية العلاقات وأواصر الصداقة. إضافة إلى إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولي، والعمل على مناصرة الحق الفلسطيني والإعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، وأخيرا دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في

[1] نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص142.

مجالات الصناعة والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص.[1]

2. الدوافع الإقليمية والدولية

إضافة إلى الدوافع الداخلية والمواقف الرسمية، من المهم تحليل البيئة الإقليمية والدولية للتعرف على دورها في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وإجمالًا، يمكن إرجاع هذه الدوافع لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جملة من الظروف، أهمها الظروف الإقليمية، وأبرزها قيام الثورة "الإسلامية" في إيران في شباط 1979، وسياساتها التي أثارت شكوك دول الخليج خاصة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصدير ثورتها إلى دول الخليج، وبداية الجدل بين الشيعة والسنة في المنطقة، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية، حيث خلق جوًّا من التوتر وعدم الإستقرار. فقد شهدت الأوضاع الداخلية في إيران تطورًا كبيرًا بسقوط حكم الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية في شباط 1979. وقد أدَّت هذه الثورة إلى تعقد الوضع الجيوستراتيجي المجاور لدول الخليج العربية، وصنعت تحولاً نوعيًّا بالغ التأثير في دول المجلس، مثَّل دافعًا لها لتأسيس المجلس بعد إنهيار نظام الشاه في إيران، حيث أن انبثاق دولة أيديولوجية في إيران، والتي عبرت عن عداواتها لفكرة الحدود السياسية ولمفهوم الدولة القومية في العالم الإسلامي، لم يؤد إلى علاقات وثيقة بين الثورة الإيرانية والأنظمة المحافظة في الخليج، التي تعتبرها إيران أنظمة فاسدة وتابعة للولايات المتحدة.[2] ولم تقتصر العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج على الهجمات السياسية، لكنها إمتدت إلى مساندة الحركات الإسلامية المنشقة في المنطقة، عملت على نشر أفكارها التي لم تكن تعني إلا تغيير هذه الثوابت

---

[1] نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص 162.

[2] نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص105.

من أسر وأنظمة حاكمة، حيث ساهم هذا القلق الخليجي في الإسراع في عملية انبثاق تعاون دفاعي أمني بين دول الخليج العربية.[1]

إضافة إلى الثورة الإيرانية، كان لاندلاع الحرب العراقية–الإيرانية في أيلول 1980 والتي استمرت حتى عام 1988، تأثيرا كبيرا على منطقة الخليج، فقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر ليسرِّع من اتجاه دول الخليج الست نحو تنفيذ توجهها المعلن بإنشاء المجلس، وذلك في ضوء ما ترتب على قيام الحرب من إشكاليات أمنية خطيرة للدول الخليجية التي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة، وهما العراق وإيران، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، علاوة على أضرارها ليس فقط على طرفيها، وإنما أيضًا على كافة دول المنطقة، خاصة عندما قامت إيران بقصف مراكز حدودية كويتية سنة 1980 حيث كان بعض هذه الدول الخليجية يقدم مساعدات كبيرة إلى العراق.[2]

وكان لإتفاقية كامب ديفيد[3] بين مصر وإسرائيل وقع شديد على العالم العربي، حيث تنادت الدول الراديكالية في ذلك الوقت لإخراج مصر من الصف العربي، ونقل الثقل إلى العراق.[4] وهناك إعتبارات إقليمية

---

[1] ظافر محمد العجمي، مصدر سابق، ص458.

[2] Nayef Ali Obeid, "UAE Stane toward Iraq – Iran War," (M.A.Thesis, Belgrade, Belgrade University, Faculty of Political Science, 1988) p. 217.

[3] إتفاقية كامب ديفيد، وقعها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، في 17 أيلول 1978، إثر 12 يوما من المفاوضات السرية في كامب ديفيد، أدت إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979.

[4] ظافر محمد العجمي، المصدر السابق.

أخرى تتمثل في الضعف الذي أصاب جامعة الدول العربية، بعد الجدل الذي أُثير حول معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، وانتقال الجامعة إلى تونس، وبالتالي تفكك عنصر الأمن القومي العربي الجماعي. أثار كل ذلك، شعورًا بالفراغ الأمني داخل العالم العربي، فكان السعي الخليجي للتوصل إلى إطار عمل جماعي يحفظ أمن منطقة الخليج التي تواجه تحديات كبيرة.

كما كان لانقسام العالم العربي إزاء خطوات السلام المصري–الإسرائيلي، عاملا إضافيا لإنشاء مجلس خليجي مشترك، حيث عرَّض هذا الإنقسام مفاهيم الأمن القومي العربي للخطر، ودور الجامعة العربية التي عانت هي الأخرى من تلك الظروف، وأثار ذلك شعورًا بالفراغ الأمني وجعل الحاجة ملحَّة إلى إطار للتشاور ودراسة المواقف والمصالح بين دول الخليج العربية. [1]

أما الإعتبارات الدولية فتتلخص في دخول منطقة الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، وفي هذا السياق جاء ردٌّ "بريجنيف"[2] على مبدأ "كارتر"[3] بشأن أمن الخليج واستغلال الاتحاد السوفياتي لعلاقاته القوية مع العراق وبعض دول الخليج الأخرى في تقوية نفوذه بالمنطقة في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية؛ مما أضفى نوعًا من التوتر على التفاعلات السياسية بها، خاصة مع اقتراب الاتحاد السوفياتي من المياه الدافئة في الخليج بعد غزوه أفغانستان عام 1979.[4] هذا إضافة إلى الصراع في أفغانستان، والآثار السلبية للاحتلال السوفياتي التي يمكن أن تنعكس على منطقة الخليج، وما أبدته موسكو من اهتمام بأمن المنطقة وعزمها على المشاركة في شؤونه، وقد أدى هذا الموقف إلى

---

[1] عمر الحسن، مصدر سابق.

*ليونيد إيلييتش بريجنيف: رئيس الاتحاد السوفييتي بين عامي 1964 و1982.

*كارتر: هو المبدأ الذي أعلنه الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر للحفاظ على أمن الخليج.

[4] عمر الحسن، مصدر سابق.

دخول دول الخليج لأول مرة دائرة الحرب الباردة عندما رد "بريجينيف" على نظرية "كارتر" حول أمن الخليج، خاصة وأنه كان لموسكو صداقة مع العراق وعلاقات متطورة مع الكويت جعلت الخلاف حول دور موسكو والعلاقات معها موضع جدل بين دول الخليج العربية. [1]

يُضاف إلى هذه الظروف عوامل عديدة أخرى، أهمها التغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي، وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية العالمية، والتي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من شركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين، في ضوء نظام اقتصادي جديد.

إنَّ هذه العوامل والظروف أدخلت الخليج في نطاق الثنائية الدولية، وأصبحت تؤثر وتتأثر بالتطورات على الصعيد الدولي. الأمر الذي إستوجب من حكومات الدول الخليجية، إتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي. فالثورة الإيرانية والإحتلال الروسي لأفغانستان والحرب العراقية–الإيرانية، أثروا وبشكل مباشر في الإسراع بتأسيس مجلس التعاون الخليجي.[2]

[1] عبد الله بشارة، عبد الله بشارة بين الملوك والشيوخ والسلاطين: يوميات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981–1993، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، 2005، ص24–25.

[2] حسين غربية، مصدر سابق، ص156.

ثالثًا: البنية التنظيمية لمجلس التعاون الخليجي وأبرز الاتفاقيات والإنجازات:

1. البنية التنظيمية لمجلس التعاون الخليجي:

الرسم البياني رقم (1): الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

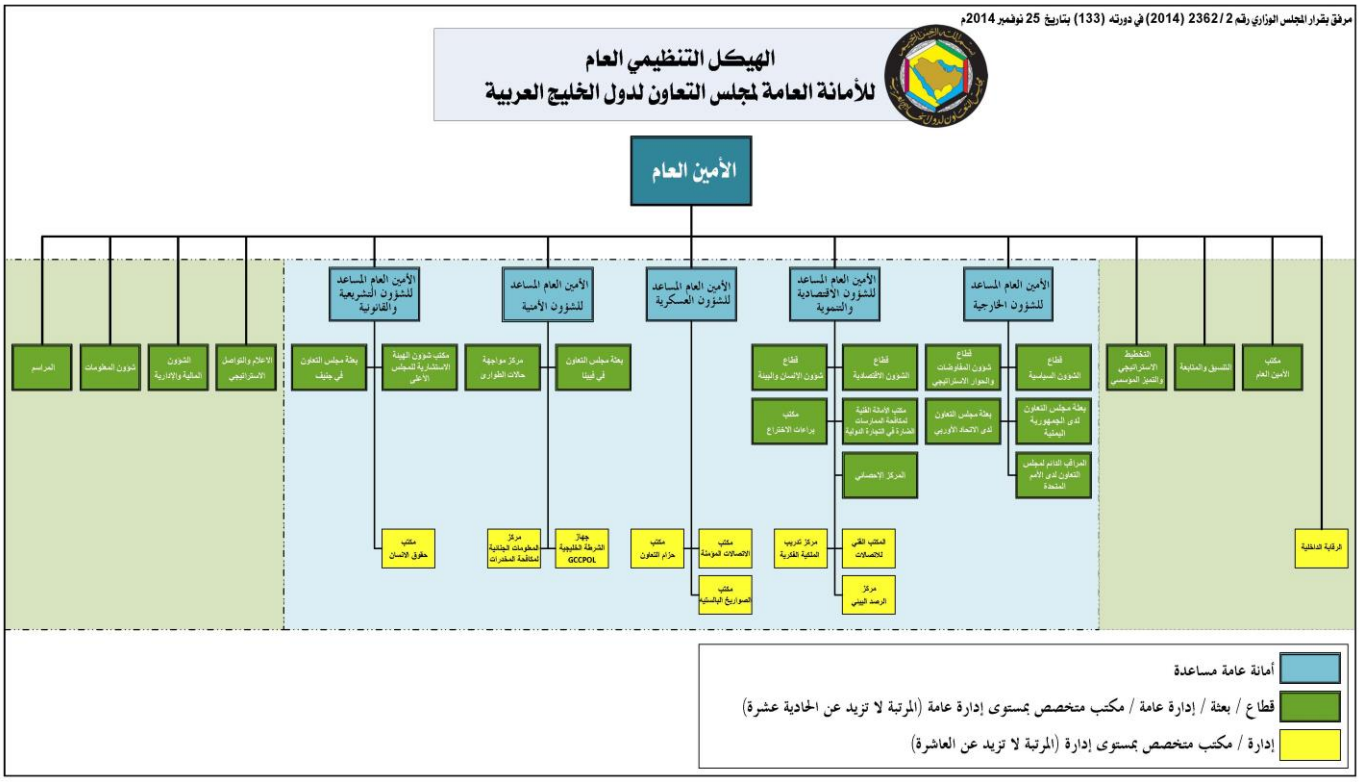

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تحدد المادة السادسة من النظام الأساسي أجهزة مجلس التعاون الرئيسية، وهي المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات، إضافة إلى المجلس الوزاري، والأمانة العامة. ولكل هذه الأجهزة الحق في إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية (أنظر ملحق رقم 2).

2. الإتفاقيات بين دول مجلس التعاون الخليجي

من أهم الأهداف الرئيسية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي هو التعاون الاقتصادي، ولدفع هذه العملية وتعزيزها، تقرر عقد اتفاقية رسمية تكون بمثابة قاعدة لتعاون إقتصادي أوثق هي الإتفاقية الاقتصادية الموحدة،(ملحق رقم 3) إضافة إلى عدة إتفاقيات أخرى، كاتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية، واتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية، واتفاقية الإتحاد النقدي لمجلس التعاون (ملحق رقم 4).

ففي 11-11-1981 وقع أعضاء مجلس التعاون في الرياض على الإتفاقية الإقتصادية الموحدة، وهي تستهدف تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الإقتصادية فيما بينها وتنسيق وتوحيد سياساتها الإقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها. وتضم الإتفاقية الإقتصادية مقدمة وسبعة فصول مقسمة إلى 28 مادة تغطي التفاعل الإقتصادي في قطاعات التبادل التجاري وانتقال حركة الرأسمال والأفراد وممارسة النشاط الإقتصادي، والتنسيق الإنمائي، والتعاون الفني، والنقل والإتصالات، إضافة إلى التعاون المالي والنقدي.[1]

وهنا نلاحظ وبعد مراجعة بنود الإتفاقية ومضمونها أن الإتفاقية الإقتصادية الموحدة ربما تكون أهم برنامج رسمي لتحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية، ومدى تطبيق بنودها، سنتطرق له عند معالجتنا لموضوع التعاون الإقتصادي بين دول مجلس التعاون.

[1] نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص 154.

3. التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

في مجال التعاون السياسي والأمني والإقتصادي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، لقد حاولت دول المجلس من خلال نشاطات ومشاريع عديدة الوصول إلى مرحلة التكامل والوحدة، كما ورد في مقدمة النظام الأساسي للمجلس. وفي محاولة لتقييم بعض هذه النشاطات السياسية والدبلوماسية التي قام بها مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى التعاون الإقتصادي والامني، سنستعرض بعض القضايا للوقوف على مدى التنسيق والتعاون بين أعضائه ومدى قدرته على التأثير في الأزمات والمشكلات. سواء بحلها تماما أو بوقف تدهورها، أو باتخاذ إجراءات بشأنها، أي مدى فعاليته.

أ- التعاون السياسي بين دول المجلس

على المستوى السياسي، لقد حكمت مسار العمل في المجلس قضيتان، الأولى هي حفظ أمن الخليج وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، والقضية الثانية هي إبراز دور المجلس على الخريطة السياسية العالمية.[1]

وكما أشرنا سابقا، بأن السعودية قد تبنت الجانب السياسي وسيلة يستطيع المجلس من خلالها تحقيق غاياته، لكن الأمور سارت في صالح المشروع الاقتصادي الذي تبنته الكويت، إلا أن ذلك لم يحل دون أن يبقى الجانب السياسي هو الطابع المميز لعمل المجلس، لأن المجلس الوزاري كان مكونا من وزراء الخارجية، وهم أصحاب قرارات سياسية بالدرجة الأولى. و قد إنصب إهتمام الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، في ما يتعلق بنشاطات المجلس، على محاولة تنسيق المواقف فيما بينهم خاصة على صعيد

[1] عبد المهدي شـــريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1/1/1995، ص125.

القضايا التي تؤثر في أمنها وفي مصالحها المشتركة، وقد تجلى ذلك في الحرب الحرب العراقية_الإيرانية التي حظيت بنصيب كبير من الإهتمام بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لما لهذه المنطقة من أهمية، حيث شكل العنف الذي نتج عن هذه الحرب خطرا على منطقة الخليج، وقد تعاملت دول مجلس التعاون مع هذا الخطر بديناميكية كبيرة، وسعت إلى إحتواء الأزمة والتقريب بين الدولتين وإنهاء الخلاف بينهما، وهو ما تؤكده قرارات المجلس في هذا الشأن، والحملات الدبلوماسية المكثفة لبذل المساعي السلمية لإيقاف القتال وهو ما أدى في النهاية إلى حصرها.[1]

كما كان الصراع بين عُمان واليمن الجنوبي، أحد الصراعات المهمة التي شغلت مجلس التعاون، حيث كانت المشكلة في مساندة اليمن الجنوبي للجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، التي أعيد تسميتها باسم جبهة تحرير عمان بعد الإنقسامات التي حدثت في صفوف الجبهة في عام 1973. هذه الجبهة (جبهة تحرير عمان) أججت حربا ضد نظام السلطان قابوس بمساعدة مادية ومعنوية ليس فقط من اليمن الجنوبي، بل أيضا بمساعدة السوفيات وكوبا وألمانيا الشرقية. والمشكلة التي كانت تقلق العمانيين هي أنه طالما بقي اليمن الجنوبي يقدم ملجأ للمتمردين داخل أراضيه، فإن التهديد باستئناف حرب العصابات يبقى قائما. وفي محاولة لإيقاف الأعمال العدائية بين اليمن الجنوبي وعُمان التي إستمرت خمسة عشر سنة، وحيث أن عمان هو عضو في مجلس التعاون، قرر مجلس التعاون الخليجي السعي لإيجاد تسوية بين عمان واليمن الجنوبي، والتي لم يكن بينهما أية علاقات دبلوماسية على الإطلاق، حيث كلف المجلس الكويت والإمارات بالتوسط في النزاع، وقد أسفرت الوساطة عن إبرام اتفاقية بين الدولتين في تشرين الاول 1982، وجرت مفاوضات بين الجانبين برعاية المجلس ممثلا بالكويت والإمارات العربية المتحدة لتنفيذ هذه الإتفاقية، التي تنص على

[1] ظافر محمد العجمي، مصدر سابق، ص 467.

إلتزام الأطراف بتبادل السفراء والإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض، وبذلك إستطاع مجلس التعاون الخليجي أن يعيد العلاقات بين اليمن الجنوبي وعمان، بعدما إستمر هذا الصراع لمدة طويلة من الزمن.[1]

كما كان لمجلس التعاون الخليجي دورا في محاولة احتواء النزاع بين البحرين وقطر على جزر حوار وفشت الديبل، الذي يعود تاريخه إلى سنة 1937، حينما هاجمت القوات القطرية منطقة الزبارة التي كانت تابعة للبحرين، والواقعة ضمن شبه الجزيرة القطرية في الناحية الشمالية الغربية منها وبالتالي تعتبرها قطر جزءا من أراضيها. أما البحرين، فاعتبرت الزبارة المقر الأصلي لآل خليفة الأسرة الحاكمة في البحرين، وأن قطر تسعى للسيطرة على مجموعة جزر حوار وفشت الديبل وجزر أخرى صغيرة تابعة للبحرين تشكل في مجموعها ثلث مساحة البحرين. وفي عام 1987، نجحت السعودية في تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز وعضوية كل من أمير البحرين السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وأمير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني كان هدفها البحث عن حل ودي للخلاف. وقد وافق الطرفان على الحل الذي إقترحته السعودية، والذي نص على أنه إذا لم تنجح المفاوضات بين الطرفين للتوصل إلى إتفاقية شاملة لتسوية الخلاف، يقوم الطرفان بإجراء مفاوضات لاحقة للوصول إلى تسوية عن طريق القانون الدولي.

وبعد فشل المفاوضات بين قطر والبحرين، تم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، التي إستطاعت إنهاء الخلاف بين البلدين، بعد مرافعات ومداولات طويلة في المحكمة، حيث صدر في 16 آذار 2001، في لاهاي، الحكم النهائي والملزم لكل من قطر والبحرين في النزاع الحدودي القائم بينهما، وهو ما يعني غلق

[1] نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص 179-180.

الملف القضائي للنزاع نهائيا نظرا لإلزامية قرار محكمة العدل الدولية وعدم إمكانية إستئنافه أو الإعتراض عليه.

قرار المحكمة منح البحرين السيادة على جزر حوار وجزيرة قطعة جرادة، بينما حصلت قطر على السيادة على جزر جنان وحداد جنان والزبارة وفشت الديبل، وفيما يتعلق بمرور السفن التجارية فقد حكمت المحكمة بأن يكون للسفن التجارية القطرية حق المرور السلمي في المياه الإقليمية للبحرين الواقعة بين جزر حوار والبر البحريني.[1]

أما بالنسبة لقضية الجزر الإماراتية المحتلة والتي تعتبر قضية نزاع مفصلية في منطقة الخليج العربي، بين كل من الإمارات وإيران، والمتنازع عليه عبارة عن ثلاث جزر واقعة في القسم الشرقي من الخليج العربي، وتحتل موقعا استراتيجيا، وهي جزيرة طنب الكبرى، وجزيرة طنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى، حيث تطالب دولة الإمارات بها على إعتبارها واقعة في مياهها الإقليمية، أما إيران والتي أحكمت سيطرتها على تلك الجزر منذ عام 1971م تؤكد بأن هذه القضية غير قابلة للنقاش، ولم يكن هناك تدخلا عمليا من مجلس التعاون الخليجي لتسوية النزاع، ومازال الخلاف على الجزر قائما حتى يومنا هذا.[2]

ب-التعاون الاقتصادي بين دول المجلس

تعتمد دول الخليج العربية على النفط كمصدر وحيد للدخل، وهو الأمر الذي يؤثر على إقتصادياتها عند تعرض هذا القطاع للأزمات، فضلا عن الخوف من نفاده على المدى الطويل. ولأن أي تهديد للبناء

---

[1] وكالة SWI swissinfo، محكمة العدل الدولية: جزر حوار للبحرين والزبارة وفشـــت الدبل لقطر، 17 آذار 2001، www.swissinfo.ch

[2] حســن علي الميرزا، **القواســم والتطور التاريخي لقضــية الجزر العربية الثلاث**، رســالة ماجســتير في التاريخ، الجامعة اليسوعية، بيروت، 1996، ص2.

الإقتصادي هو تهديد للأمن الوطني، كان على الدول الخليجية القيام بالبحث عن مداخيل بديلة للنفط، أو على الأقل تحسين طرق الإستفادة من مداخيل النفط المالية إلى أبعد حد، وذلك بإقامة اقتصاد يستطيع الصمود بعد نضوب النفط من جراء استنفاده، أو بعد الإستغناء عنه نتيجة الوصول إلى مصادر بديلة.

وكما أوضحنا سابقا، فقد تبنى أعضاء مجلس التعاون الخليجي المشروع الكويتي، الذي ركز على العمل الإقتصادي كركيزة أساسية يقوم عليها العمل المشترك في المجلس. وقد وردت الأهداف الإقتصادية في عدد من وثائق المجلس، حيث تحدد المادة الرابعة من النظام الأساسي، أن من أهداف المجلس تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين بما في ذلك الشؤون الإقتصادية والمالية والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات وصولا إلى وحدتها. وتحقيقا لذلك وضعت دول المجلس إطارا للعمل الإقتصادي المشترك، تمثل في الإتفاقية الإقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981.

وقد تحقق التعاون الإقتصادي جراء الإتفاقية الإقتصادية الموحدة في عدة مجالات، أبرزها، تحقيق المواطنة الإقتصادية بين مواطني دول المجلس للسلع والخدمات ذات المنشأ الوطني، من خلال الحق لمواطني دول المجلس في تملك الأسهم والعقار، وممارسة المهن، والأنشطة الإقتصادية كالزراعة، والصناعة، والمقاولات، والثروة الحيوانية، وإقامة الفنادق والمطاعم، والحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء.

كما أنشأ مجلس التعاون مؤسسة الخليج للإستثمار ومقرها الكويت، وهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون ومقرها الرياض، والمكتب الفني للإتصالات ومقره البحرين، ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون ومقره البحرين.

لقد تمت أيضا، إزالة الرسوم عن المنتجات الزراعية والحيوانية في عام 1983، على الرغم من أنها لا تمثل نسبة كبيرة في التجارة البينية، وتم الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة عام 2008 وتأسيس المجلس النقدي الخليجي عام 2010.

ج- التعاون الأمني

أما على الجانب الأمني، إن مفهوم الامن مفهوم متطور يواكب تطورات الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، إستنادا إلى العالم السياسي الأميركي كارل دوتش (karl deutsch)،[1] الذي قال في الخمسينيات من القرن العشرين بجدوى التنظيمات الدولية الجماعية، مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو، للحيلولة دون نشوب الحروب، وسماها التجمعات الأمنية أو الأمن الجماعي، وهو الضمان الذي تكفل به جماعة من الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها، وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة لمنع أي إعتداء على إحداها أو عليها مجتمعة، والأمن الجماعي شكل من أشكال التعاون الدولي، قد يؤدي إلى الإندماج أو التكامل.

ولم تنشأ القوة العسكرية لدى دول الخليج العربية فجأة بقيام مجلس التعاون الخليجي في الثمانينات، بل كانت نتاج ربع قرن من التسلح في دوله لأسباب متعددة، منها سباق التسلح فيما بينها، بسبب مشكلات الحدود، وبسبب الحرب الباردة وإفرازاتها. وقد ساعدت القومية والناصرية في الستينات بتهديدها الأنظمة الحاكمة على الإسراع في التسلح طلبا للأمان، كما كان لسقوط الملكيات في العراق، ثم في إيران، دور كبير، بالإضافة إلى الحروب العربية-الإسرائيلية، ثم أخيرا الحرب العراقية-الإيرانية.

وتتشابه دول المجلس في أن مشكلتها الأمنية تأتي نتاج ترابط أمرين معا، هما وجود ثروة نفطية كبيرة، وتبني سياسات استراتيجية خاطئة في استخدام هذه الثروة مما أدى إلى عدم قدرتها على تعبئة شعوبها

[1] كارل دوتش، 1912-1992، عالم سياسي ورئيس جمعية العلوم السياسية الاميركية والدولية وأستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد، وكان له دور في إنشاء الامم المتحدة.

عسكريا. فقد عملت دول مجلس التعاون على شراء الأسلحة وتوفير البنية العسكرية التحتية التي تضم القواعد والمطارات والمراسي، مع تركيز أقل على حل معضلة القوى البشرية.

كانت جهود المجلس في هذا المجال تتمثل في إقرار استراتيجية أمنية شاملة، أقرت في الاجتماع الإستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 شباط 1987، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض، وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل.[1]

في المجال العسكري، تنص وثائق مجلس التعاون،[2] إنه انطلاقا من توجه دول المجلس بأن أي إعتداء على أي دولة من دول المجلس هو إعتداء عليها كلها، وأن أمن المنطقة هو مسؤولية شعوبها ودولها، فقد حظي التعاون العسكري باهتمام كبير من المجلس. لذلك تم إقرار العديد من الوثائق والدراسات المتعلقة بالسياسة الدفاعية والتصور الاستراتيجي، ومجالات التعاون العسكري المختلفة. وقد تمثلت أهم مبادئ الاستراتيجية الدفاعية منذ عام 1981 في حماية أمن المنطقة وسلامتها، وتوفير الاستقرار والرخاء لشعوبها، والدفاع الجماعي عن أمن دول المجلس وسلامتها. إضافة إلى العمل على أن تكون القوة العسكرية لدول المجلس قوة ردع وسلام، وليست قوة عدوانية.

لقد نشأ مجلس التعاون في عام 1981 أساسا نتيجة دوافع أمنية ليكون مظلة إقليمية لدوله في مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد أمنها، والمطامع الإقليمية خاصة بعد الثورة الإيرانية، والحرب العراقية_الإيرانية. فلقد قام لمواجهة التحديات بشكل جماعي، بسبب عدم قدرة هذه الدول منفردة على الوقوف في وجه الخطر.

---

[1] ظافر محمد العجمي، مصدر سابق، ص555.

[2] خليل بحسون، **موسوعة الخليج العربي، تاريخية، اقتصادية، عسكرية**، مجلس التعاون الخليجي، دار الصداقة العربية، بيروت، 1997، ص 133.

وبعد عبور القوات الإيرانية الحدود العراقية في تموز 1982،[1] وقفت دول المجلس علنا مع العراق، فأصبح ممكنا بعد ذلك الإعلان عن تشكيل قوة تدخل سريع، وظهرت إلى الوجود قوة "درع الجزيرة"[2] كأول تعاون عسكري بين هذه الدول، وهو التطور الأبرز بين الإنجازات التي حققتها دول المجلس في المجال العسكري. لكن بعد إنتهاء الحرب العراقية–الإيرانية تقلصت حماسة دول المجلس لهذه القوة عما كانت عليه عند تشكيلها، وتقلصت المساهمات إلى الحد الذي لم يعد يسمح بتشكيل قوة جماعية. وكان من تبعات ذلك أن قوة "درع الجزيرة" لم تتدخل لمواجهة الغزو العراقي للكويت، لأسباب متعددة منها، ضعف البنية التحتية العسكرية، وتوحيد نوعية السلاح، كما في حلف شمال الأطلسي، والإصطدام بعائق السيادة، فعلى سبيل المثال، إمتنعت الكويت عن الموافقة على الإتفاقية الأمنية بحجة تعارضها مع السيادة الوطنية، كما حالت السيادة الوطنية دون تخلي بعض دول المجلس عن جزء من قواتها المسلحة لزيادة فعالية "درع الجزيرة". ففي حين أن فكرة السيادة قد تم تجاوزها في منظمات دولية أخرى كالإتحاد الاوروبي، ومنظمة الحلف الأطلسي، تتجاهل دول الخليج داخل مجلسهم تطور الظروف الدولية المعاصرة، والمعاهدات الدولية، والقانون الدولي عموما.

وانتهى عقد الثمانينات من دون أن تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي من إنشاء قيادة عسكرية موحدة.[3] وعلى الرغم من إعطاء دول مجلس التعاون الخليجي للمسائل الأمنية الأولوية في علاقاتها بين بعضها البعض، إلا أن ذلك لم يمنع نشوء العديد من الخلافات بين دول المجلس، كان أهمها النزاعات

---

[1] ظافر محمد العجمي، مصدر سابق، ص568.

[2] قوة درع الجزيرة، هي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتم إنشائها عام 1982، بهدف حماية أمن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وردع أي عدوان عسكري، ويقود القوات في الوقت الحالي اللواء السعودي حسن بن حمزة الشهري.

[3] ظافر محمد العجمي، مصدر سابق، ص571.

الحدودية فيما بينها، وخلافات إستراتيجية على صعيد الشرق الأوسط، وصولا إلى قطع العلاقات فيما بين بعض دول المجلس.

الفصل الثالث: عامل التفاعل في مجلس التعاون وبروز الأزمة القطرية الخليجية

إن الخلافات بين دول الخليج ليس بالأمر الجديد، حيث أن تاريخ قبائل الجزيرة العربية حافل بالتنافس والتقاتل بين بعضهم البعض، والخلافات الحالية ليست سوى نسخة حديثة من التنافس القبلي ولكن على مستوى دول مستقلة، ويعتبر موضوع الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي قديما بقدم الدول ذاتها، فقد برزت في لحظة نشأتها، وبالرغم من محاولات التسوية التي قامت بها عدة أطراف خليجية ودولية لحسم موضوع الخلافات وترسيم الحدود بصورة نهائية، فإن المحاولات تنتهي غالبا إلى التأجيل حتى إشعار آخر، في حين تم حل بعضها الآخر إما بالتراضي أو عبر اللجوء إلى المحكمة الدولية.[1] بالإضافة إلى الخلافات الحدودية فيما بينهم، برز لاحقا نزاع على صعيد العمل الإستراتيجي ومواقف دول الخليج في ما عرف "بالربيع العربي".

أولا: الخلافات الحدودية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من إندماج دول الخليج في تنظيم إقليمي للتعاون، غير أن أعضاء هذه المنظمة واجهوا العديد من المشاكل والنزاعات التي هددت فاعلية هذه المنظمة، وكانت من أهم تلك المشاكل هي المشاكل الحدودية، حتى أن بعض هذه الخلافات تم حلها بواسطة محكمة العدل الدولية وليس من خلال مجلس التعاون.

[1] الخليج أونلاين، بعد "تيرات وصـــنافير"..تعرف على أبرز الخلافات الحدودية في الخليج، في 11 نيســـان 2016، www.alkhaleejonline.net

1. الخلاف القطري-البحريني

ترجع بداية هذه المشكلة إلى فترة الإستعمار البريطاني في القرن التاسع عشر، وقد برز الخلاف بين الدولتين بشكل كبير على منطقة الزبارة وجزر حور الذي بدأ في عام 1937، وقد مر الخلاف بعدة مراحل كادت تصل في بعضها إلى حد الصدام المسلح بين الدولتين، وفي عام 1987 وافق الطرفان بشكل مبدئي على إطار للحل إقترحته السعودية، والذي نص على أنه إذا لم تنجح المفاوضات بين الطرفين للتوصل إلى إتفاقية شاملة لتسوية الخلاف يقوم الطرفان بإجراء مفاوضات لاحقة لتقرير أفضل السبل للوصول إلى تسوية عن طريق القانون الدولي. لكن على مدار نحو أربع سنوات فشل الطرفان في حل خلافاتهما الحدودية، حتى تم الإعلان في 1991 عن فشل الوساطة السعودية، ليتوجه الطرفان إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وفي العام 2001 أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها النهائي الذي حكم بسيادة البحرين على جزيرة حوار وقطعة جرادة، وسيادة قطر على منطقة الزبارة وجزيرة جنان وفشت الديبل، بالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين.[1]

2. الخلاف السعودي-الكويتي

لم يكن الخلاف بين أعضاء مجلس التعاون يتعلق بالأراضي فقط بل أيضا على آبار النفط، وتبين هذا من خلال الخلاف السعودي-الكويتي حول حقلي الخفجي البحري والوفرة البري في المنطقة المحايدة، حيث أوقفت الدولتان إنتاجهما من حقول النفط المشتركة عام 2014، مما قلص نحو 500 ألف برميل يوميا أو 0,5% من إمدادات النفط العالمية، وإستمر الخلاف بين الدولتين حتى تموز 2020 حيث إستؤنف إنتاج

[1] جاســـم محمد كرم، النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد 30، العدد 2، الكويت، 2002

الخام في حقل الوفرة النفطي المشترك بين الكويت والسعودية بعد توقف 5 سنوات، كما عاد الإنتاج أيضا بحقل الخفجي المشترك، وذلك بعد توقف دام لمدة شهر واحد.[1]

3. الخلاف العماني–الإماراتي

برز أيضا خلافا حدوديا على الممرات المائية بين سلطنة عمان والإمارات، ففي العام 1977 وقع خلاف حدودي بين الدولتين عندما أعلنت عمان عن نزاع بينها وبين إمارة رأس الخيمة على مقطع بحري بطول 16 كيلومترا على مقربة من مضيق هرمز، اكتشفت فيه مخزونات كبيرة من النفط، حيث بعثت عمان بقوات مشاة وسفينة حربية مطالبة بأن توقف رأس الخيمة إنتاج النفط في المكان.

عرضت السعودية والكويت حلولا تضمنت حيازة مشتركة للمنطقة وشراكة في الأرباح من النفط، مشابها للذي هو قائم بين المملكة العربية السعودية والكويت في المنطقة المحايدة بالخفجي. وانتهى الخلاف في نهاية المطاف في العام 1996 بعدما وقعت عمان والإمارات إتفاقية ترسيم جزء هام من المنطقة المتنازع عليها تبلغ مساحتها نحو 330 كيلو مترا مربعا من حدودهما المشتركة، وفي العام 2008 وقع البلدان على إتفاق لترسيم الحدود المتبقية بطول 272 كيلومترا. [2]

---

[1] CNN بالعربية، **الكويت والسعودية تستأنفان إنتاج النفط في حقلي الوفرة والخفجي المشتركين**، الإثنين، 06–تموز–2020، آخر الأخبار السياسية والاقتصادية والرياضية والفنية وأحدث تقارير الفيديو CNN Arabic -

[2] المصدر السابق نفسه.

4. الخلافات السعودية-الإماراتية

الخلافات بين البلدين قديمة ومتجذرة، بدأت إبان تأسيس دولة الإمارات عام 1971، حيث نشأ نزاع حدودي حول خور العديد وحقل نفط الشيبة الذي يقع جنوب شرق السعودية، ويبعد 10 كيلومترات عن الحدود الجنوبية لأبو ظبي، وتبلغ إنتاجيته 500 ألف برميل يوميا.[1]

إن الخلافات بشأن ترسيم منابع النفط كانت هي الأبرز، حيث تسيطر السعودية على الجزء الأكبر من حقل الشيبة، في الوقت الذي تؤكد فيه الإمارات تمسكها بملكية الحقل بناء على خرائط ومستندات رسمية، وبالتالي واستنادا للإتفاقية المبرمة بينها وبين السعودية، والتي تنص على أن "الدولة التي يقع ما نسبته 80% من حقل الشيبة النفطي ضمن أراضيها، تملك الحق في تطوير هذا الحقل والإستفادة من إنتاجه النفطي بشكل كامل، طالبت الإمارات بسيادتها على الحقل، وذلك بعد أن عدلت الخرائط الرسمية المتعلقة بحدودها مع السعودية، مؤكدة من خلال المصورات الجديدة أن حقل الشيبة من حقها. وتستمر هذه الأزمة بالإضافة إلى أزمات ترسيم الحدود التي لم تحل على الرغم من العلاقة القوية بين البلدين وتحالفهما في حرب اليمن.[2]

5. الخلافات السعودية-القطرية التاريخية

تعود جذور الخلافات بين قطر والسعودية، لعام 1913، عندما طالبت السعودية بضم قطر لها باعتبارها جزءا من إقليم الإحساء، إلا أن بريطانيا أصرت على الإعتراف بحدود قطر، وبقيت الخلافات قائمة بين البلدين خاصة بعد إكتشاف النفط في الخليج العربي. حيث وقع بين الدولتين خلاف حول أحقية

---

[1] الخليج أونلاين، **57 معركة بين السعودية والإمارات..**، في 01-09-2019، www.alkhaleejonline.net

[2] تمام أبو الخير، نون بوست، نفطية وحدودية..تعرف على أبرز خلافات السعودية مع جيرانها في الخليج، www.noonpost.com، 2019/12/31.

قطر في التنقيب عن النفط بمساعدة شركات أجنبية، وهو النزاع الذي إلتزمت به بريطانيا مع قطر وأيدته، إلى أن وقعت الدولتان إتفاق ترسيم للحدود عام 1965.

وفي عام 1992، وقع صدام مسلح على الحدود بين البلدين، أدى إلى مقتل شخصين، وتعرف هذه المواجهة باسم معركة "الخفوس" وأدت إلى مقتل ضابط سعودي وجنديين قطريين وسيطرة السعودية على منطقة "الخفوس". ومن جديد عاد الخلاف بين البلدين عام 1995، عندما إتهمت قطر السعودية باستغلال بعض أفراد قبيلة آل مرة والأمير خليفة آل ثاني في عملية الإنقلاب التي فشلت ضد الحكومة القطرية.

وبلغت الأزمات القطرية–السعودية ذروتها عام 2014، حين قررت كل من السعودية والإمارات والبحرين سحب سفرائها من قطر، معتبرين أن القرار إتخذ بعد فشل جهود إقناع قطر بضرورة الإلتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات او أفراد.[1]

أيضا، كانت قضية الجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"، منذ عام 1971، أبرز القضايا الخلافية الحدودية بين الإمارات خصوصا والخليج عموما مع الجانب الإيراني. ومازالت الجزر الإماراتية تحت السيطرة الإيرانية.

وعلى الرغم من أن النزاع هنا ليس بين الدول الخليجية، إنما بين إيران والإمارات العربية المتحدة، إلا أنه تكمن أهمية الجزر بموقعها الإستراتيجي، إذ تقع على مدخل الخليج العربي والسيطرة عليها مكن إيران من بسط قوتها على مضيق هرمز، فضلا عن توفر النفط الخام فيها، ووجود كميات كبيرة من أكسيد الحديد

[1] أحمد جلال، "السعودية وقطر تاريخ من الخلافات الدبلوماسية"، www.alwatanvoice.com، 2017/6/5.

في أبو موسى، فضلا عن كونها منطقة استراحة للسفن الداخلة والخارجة من الخليج، وبالتالي حتى يومنا هذاعجزت الدول الخليجية مجتمعة على حل هذا النزاع.

ثانيا: الخلاف الإستراتيجي لدول مجلس التعاون تجاه "الربيع العربي"

إن الخلاف بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، تطور من خلافات حدودية بينهم، إلى مواضيع إقليمية أكبر، وأهم هذه الخلافات تتمحور حول رؤيتهم لأحداث "الربيع العربي" وتحديدا الحالة السورية، حيث لعبت دول الخليج أدوارا فاعلة بحكم قدراتها المالية والإعلامية والسياسية في الأحداث. واختلفت الأدوار بين الدول الخليجية بحسب موقف كل دولة تجاه هذه الأحداث، حيث لم تكن الدول الخليجية موحدة الموقف، بل تباينت مواقف الدول الخليجية تجاه ما سمي "بالربيع العربي".

ففي أواخر عام 2010 ومطلع 2011 إندلعت موجة عارمة من "الثورات" والإحتجاجات في مختلف أنحاء العالم العربي، بدأت بمحمد البوعزيزي و"الثورة "التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية، وعرفت تلك الفترة "بربيع الثورات العربية". من أسباب هذه الإحتجاجات المفاجئة إنتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي وسوء الأوضاع عموما في البلاد العربية.[1]

وقد تباينت مواقف الدول الخليجية تجاه الربيع العربي، ففي حين أيدت قطر جميع تلك "الثورات" وساندتها سياسيا وإعلاميا، اتخذت سلطنة عمان موقفا شبه محايد إزاء "الثورات" في الخارج وعملت سريعا على إحتواء التحركات الشعبية التي شهدها الشارع العماني عام 2011، فيما عارضت بقية دول الخليج الربيع العربي واتخذت إزاءه موقفا سلبيا بالمجمل، غير أنها لم تتعامل بنسق واحد، وتباين موقفها تبعا

[1] ويكيبيديا، **بوابة: ثورات الربيع العربي**، https://ar.wikipedia.org

لعلاقاتها مع أنظمة الحكم عند إندلاع الإحتجاجات في هذه الدول. ففي حين عارضت الدول الأربع الأخرى السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت التحركات الشعبية المطالبة بالتغيير في مصر وتونس واليمن التي تمتعت بعلاقات قوية مع أنظمتها الحاكمة، اتخذت موقفا مغايرا في سوريا وليبيا، ودعمت التحركات الشعبية، ومن ثم "الثورة" المسلحة التي سعت إلى إسقاط نظامي الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الليبي معمر القذافي. [1]

وفي تطورات لاحقة انعكس موقف دول الخليج من الربيع العربي على بنية المجلس وعلاقاته الداخلية وبدء ظهور الخلافات فيما بينهم، حيث سحبت ثلاث دول هي السعودية والإمارات والبحرين سفرائها من دولة قطر احتجاجا على سياسة الأخيرة في تعاملها مع "الربيع العربي" وقواه السياسية وخاصة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث سلكت قطر مسارا مختلفا يتماهى مع تركيا، أحد أهم اللاعبين الإقليميين، بتأييدها هذه الجماعات ودعمها لهم، مما أغضب السعودية، لما للدور التركي اهمية كبرى كمنافسة للقيادة السعودية في المنطقة. وعليه أدرجت السعودية في آذار 2013، جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية.[2] كل هذه التطورات أدت إلى توتر العلاقات بين قطر وباقي الدول الخليجية و نشوء ماعرفت لاحقا بالأزمة القطرية –الخليجية.

---

[1] مجموعة باحثين، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، العدد الثامن، آذار/مارس 2015.

[2] تقرير رويترز العربي، **السعودية تعلن الإخوان المسلمين جماعة إرهابية**، 2014/3/8، http://www.asharqalarabi.org.uk

1. إندلاع الأزمة القطرية –الخليجية 2014

كما سبق وذكرنا، أن الخلافات الخليجية–الخليجية ليست بظاهرة جديدة، إلا أن الأزمة الخليجية التي حصلت بين كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة ودولة قطر من جهة أخرى تعد من أهم الخلافات التي أثرت سلبا على منظومة دول مجلس التعاون واختلالها.

فلقد شهد الخامس من آذار 2014 حدثا كبيرا في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك عندما سحب كل من السعودية والإمارات والبحرين سفرائهم من دولة قطر، ويعد هذا الحدث الأول من نوعه على مر تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، حيث جاء هذا التصعيد من قبل الدول الثلاث ردا على السياسة القطرية، التي كما ورد في البيان المشترك الخاص بسحب السفراء، تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي وقعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس في كانون الثاني 2014، والذي يكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن وإستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي، كما عللت الدول الثلاث موقفها بسحب السفراء بعدم إلتزام الحكومة القطرية باتفاق الرياض، الذي وقع عليه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

ففي 23 تشرين الثاني 2013، إجتمع قادة الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في الرياض، وتم توقيع بما عرف ب"إتفاق الرياض الأول"، الذي يهدف إلى إزالة الأسباب التي تؤثر على أمن وإستقرار دول المجلس، وتأييد ما تم التوصل إليه في الاتفاق.[1] كما عملت دول الخليج على التدخل العسكري في البحرين، ودعم كل من عمان والبحرين ماليا وإقتصاديا، لتجنب تأثرهما بهذه التحركات الشعبية، ولدعم استقرارهما.

[1] عبد الله خليفةالشايجي، مصدر سابق، ص52.

وعلى الرغم من ذلك، كان المسار باتجاه صعود تيار الإسلام السياسي في عدد من دول "الربيع العربي"، خصوصا حركة الإخوان المسلمين، التي إستفادت من هذه "الثورات" من خلال قدرة التنظيم والحشد التي تتمتع بها، والفوز في الانتخابات التي عقبت الإطاحة بالأنظمة الشمولية. وفي حين شرعت دول الخليج في مسعاها لمواجهة هذه الثورات، وما نجم عنها من تغيير في النظام العربي، لما تشكله من تهديد لشرعية النظم الحاكمة في دول الخليج العربية، بقيت دولة قطر مستمرة في دعم هذه الثورات، وما أنتجته من تغييرات على المستوى السياسي والمالي والإقتصادي والإعلامي. وتقاطع الدعم القطري لهذه الثورات مع سياسات ومحاولات دول الخليج الأخرى لوأدها، ودعم استقرار النظام المصري، لما تمثله مصر من ثقل ووزن في المنطقة العربية.

لذلك، جاء اجتماع وإتفاق الرياض كمحاولة من دول الخليج لثني دولة قطر عن دعم حركة الإخوان المسلمين، ولكن قطر قد فضلت الإستمرار في دعم الحركات الشعبية، وأتت عملية سحب السفراء كعملية ضغط سياسي عليها، لثنيها عن الإستمرار في هذه السياسة، التي تراها هذه الدول تتعارض مع سياساتها.

إستمرت الأزمة لما يقارب الأشهر الثمانية، وشهدت الكثير من المقاطعة على المستوى الرسمي، كما شهدت هذه المرحلة جهودا مكثفة من دولة الكويت لرأب الصدع الخليجي داخليا بين الدول أعضاء المجلس، وظلت الحال كما هي عليه حتى 16 تشرين الثاني 2014، عندما أعلنت الدول الثلاث عودة سفرائها إلى الدوحة، وذلك بعد إنعقاد قمة الرياض والتي تم التوصل فيها إلى إتفاق الرياض. إن هذا الإتفاق، هو وثيقة سرية أخرى تم تسريبها لاحقا (ملحق رقم 5)، تهدف إلى تكميل الاتفاق السابق، وقد وقعت عليه كل من السعودية والإمارات العربية والبحرين وقطر، والذي يؤكد على ضرورة الإلتزام بشروط وبنود الاتفاق السابق، وبأن أي إخلال لهذا الاتفاق يمنح دول المجلس حرية إتخاذ تدابير لحماية أمنها وإستقرارها. وأبرز ما جاء في بنود اتفاق الرياض لعام 2014 هو أولا ضرورة الإلتزام باتفاق الرياض لعام 2013 واعتبار عدم الإلتزام

بالبنود هو إخلال بكل ما ورد، وأهمها، عدم دعم الوسائل الإعلامية ذات التوجه السيء والتي تعمل على الإساءة لدول المجلس. وإتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية والتنظيمية ضد أي من وسائل الإعلام التي تسيء إلى دول مجلس التعاون. إضافة إلى إلتزام كافة دول مجلس التعاون الخليجي بدعم جمهورية مصر العربية إقتصاديا والمحافظة على أمنها واستقرارها، وأخيرا إيقاف النشاطات الإعلامية التي تصدر عن قناة الجزيرة وقناة مصر مباشر والتي تسيء لجمهورية مصر العربية. [1]

وبالرغم من هذا الإتفاق، إلا أن قطر لم تغير أي من مبادئ سياستها الخارجية، أو تخليها عن حلفائها. وهذا ما صرح به الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،[2] بأن دولة قطر ستواصل مسار سياساتها، وستحافظ على علاقاتها مع حلفائها في المنطقة، وذلك في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وكان وزير الخارجية القطري، خالد بن محمد العطية، قد صرح أن دولة قطر "إختارت ألا تبقى على هامش التاريخ ولقد قررت الإضطلاع بدور كبير في الشؤون العالمية، والتواصل مع الدول الأخرى، والتوسط في النزاعات، والعمل على إنهاء النزاعات العنيفة ورعاية اللاجئين. وأضاف بأن قطر تنتهج مبدأين، الأول هو إستقلال سياستها الخارجية، والثاني هو إلتزامها بدعم حق الشعوب في تقرير المصير.

وعلى الرغم من إنتهاء الأزمة وعودة السفراء، إلا أن أزمة تضارب المصالح وأزمة الثقة إستمرت بالرغم من القرارات التي نتجت عن القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة في كانون الأول 2014. فقد كان التباين واضحا في رؤية كل طرف لمصادر التهديد وكيفية التعامل معها ومواجهتها. وتجلى ذلك أيضا

---

[1] عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سابق، ص53.

[2] تصـــريح الشـــيخ تميم بن حمد آل ثاني جاء في حوار تلفزيوني بثته القناة الإخبارية الأميركية CNN في شـــهر أيلول 2014.

إضافة إلى الموقف من الإخوان المسلمين بعدم وجود موقف موحد بالنسبة إلى العلاقة مع إيران وملف برنامجها النووي.

وفي 5 حزيران 2017، وبعد مرور أربع سنوات من عودة السفراء، قررت كل من السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، وتبعتها حكومة اليمن، وجزر المالديف، وجزر القمر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، كما أعلن الأردن عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة فيها، وانضمت لهم فيما بعد موريتانيا وأعلنت قطع علاقاتها الدبلوماسية رسميا مع دولة قطر.

2. المواقف الرسمية لأسباب الأزمة

تعددت أسباب الأزمة القطرية–الخليجية بحسب الأطراف المتصارعة، حيث أن لكل طرف أسبابه المختلفة، ورؤيته لخلفيات وتداعيات الأزمة، ومن أبرز هذه المواقف، الموقف القطري المعني الأول بالأزمة، يليه موقف الدول الخليجية العازلة لدولة قطر، ومن ثم المواقف الأخرى الإقليمية منها والدولية.

أ- الموقف القطري

في تاريخ 30 تشرين الأول 2017، صرح أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،[1] بأن سيادة بلاده "خط أحمر" مشيرا إلى أن التدخل في سيادة قطر لن يقبل به، وبأن هناك دول تسعى إلى تغيير النظام. وأضاف " التاريخ يظهر لنا أنهم حاولوا فعل ذلك سابقا في العام 1996 بعد أن أصبح والدي أمير البلاد، وقد أظهروا ذلك بشكل واضح جدا خلال الأسابيع الفائتة". وقال" إنهم لا يحبون إستقلالنا والطريقة التي نفكر

[1] تصريح أمير قطر جاء في مقابلة ببرنامج 60 دقيقة على قناة "CBS". WWW.ARABIC.CNN.COM

بها ورؤيتنا للمنطقة". وتابع أمير قطر " نريد حرية التعبير لشعوب المنطقة، وهم غير راضين عن ذلك، يعتقدون أن هذا يشكل تهديدا لهم."[1]

وفي تصريح آخر لأمير قطر بتاريخ 17 شباط 2018،[2] أشار في خطابه عن الأزمة الخليجية قائلا "إن من يقوم بالحصار مغامرون قوضوا الأمن والأفق الاقتصادي لمنظومة مجلس التعاون الخليجي كما أظهر هذا الحصار الفاشل كيف يمكن للدول الصغيرة أن تستخدم الدبلوماسية والتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي لمواجهة عواصف العدوان من جيران كبار وطامعين ".[3]

وفي تصريح آخر تلفزيوني جاء على لسان نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أراد من خلاله تبيان الدوافع الحقيقية للأزمة، حيث ذكر أن حصار بلاده كان غطاء لتحولات وتغيرات داخلية في السعودية والإمارات والبحرين، إلا أنه لم يحدد طبيعة هذه التغييرات. كما أنه كشف عن وجود خلاف بسيط مع الإمارات قبل الأزمة بشهر ونصف حيث سبق وطالبتهم الإمارات بتسليم زوجة معارض وهو مارفضته قطر. وأضاف" أن قطر ترحب دائما بالحوار، ولكن هذا لا يعني أن نوقع على بياض، ولن نقبل المساس بسيادتنا الوطنية تحت أي ظرف. واستطرد: "دول الحصار تعرقل أي سعي للوساطة الكويتية، لافتا إلى ان بقاء مجلس التعاون، يعود الفضل فيه لأمير الكويت.[4]

---

[1] **أول خطاب لأمير قطر يتناول الأزمة الخليجية**، الجزيرة، الموسوعة، وثائق وأحداث، تاريخ النشر 21 /2017/07، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/event/

[2] جاء تصريح أمير قطر في مؤتمر عقد في مدينة ميونخ يتعلق بمسألة الأمن.

3 **أمير قطر يدعو لاتفاقية أمنية جامعة بالشرق الأوسط "**، الجزيرة، الأخبار، تاريخ النشر 2018 / 02 / 17، https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/2/17

[4] عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سابق، ص 60-61.

ب- المواقف الأخرى إزاء الأزمة

خلافا للمواقف القطرية، كانت الدول المعارضة لقطر، تحمل الأخيرة بالدرجة الأولى مسؤولية ما آلت إليه الأمور، حيث أن كل من السعودية والإمارات والبحرين، ترى أن قطر تحاول تغيير أنظمة الحكم فيها، بل طالت هذه المحاولة دولا ليست طرفا في هذه الأزمة، وهو ما أشار إليه أمير الكويت في مؤتمره الصحفي مع الرئيس ترامب في البيت الأبيض "نحن أكثر من تعرض لحملات إعلامية من إخواننا في قطر" [1]

كما أن أحد الأسباب البارزة في الأزمة الخليجية هو الموقف المتباين من جماعة الإخوان المسلمين التي أدرجتها كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين كجماعة إرهابية في عام 2014، بينما وقفت قطر بقوة في دعم ومساندة الجماعة وتوفير الدعم السياسي والإعلامي وحتى احتضان قياداتها، كما ساندت مطالب الجماعة بعد إقصاء الرئيس المصري محمد مرسي في يوليو 2013 وقبلها مُنحت الجماعة منبر الجزيرة للتعبير عن مواقفها وانتقاد نظام عبد الفتاح السيسي في مصر، ما سبب بشرارة أزمة سحب سفراء دول الخليج من الدوحة في الأزمة الخليجية الأولى عام 2014.

إضافة إلى ذلك، دعمت قطر حركة حماس في غزة، وهما أي الإخوان وحماس مصنفين حركات إرهابية في الدول الخليجية، كما أمنت قطر الوسائل الإعلامية المختلفة لها مما أزعج الآخرين.

وكان الهدف من عزل قطر هو لإرغامها على تغيير سلوكها ووقف تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، ووقف دعم وإيواء وتمويل المنظمات الإرهابية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين. وبدورها إعتبرت دولة الإمارات أن سياسة العزل التي اتبعتها الدول الخليجية قد أجبرت قطر على الحد من تدخلها في شؤون الدول

---

[1] أمير الكويت: قطر مستعدة لتلبية المطالب ال13، صحيفة الرياض الإلكترونية، 07/09/2017، https://bit.ly/3mpTdy4

الأخرى، وخاصة في محاور النزاع في ليبيا وسوريا، وعدم تدخلها في شؤون جيرانها، والتركيز على شؤونها الداخلية خصوصا الإقتصادية منها.[1]

ج- التطورات الاستراتيجية للأزمة

بعد إغلاق الحدود البرية الوحيدة التي تربط قطر مع العالم الخارجي، وإجراءات حظر السفن التي ترفع العلم القطري في موانئ دول الخليج، فضلا عن إغلاق جزء كبير من المجال الجوي في المنطقة أمام كل من الطائرات القطرية والخطوط الجوية الأجنبية المتجهة من وإلى الدوحة، لم يكن أمام قطر سوى خيار تعزيز التجارة والتكامل مع البلدان الأخرى، كالكويت وسلطنة عمان وكذلك مع تركيا وإيران، حيث أن الأخيرة رفضت عزل قطر وفتحت مجالها الجوي وموانئها لخطوط بحرية جديدة، واستغلت الأزمة لتزيد من مكاسبها في ظل خلافها مع السعودية وحلفائها. فالسياسة الخليجية تجاه قطر دفعت لعضو فاعل فيها ليذهب إلى خيارات تتنافى مع مبادئ مجلس التعاون، حيث فتحت قنوات التفاعل بشكل كبير مع "العدو" الإيراني.

إن العلاقة بين كل من قطر وإيران مرتكزة على الواقع الجيو-سياسي المحكوم بالجوار الجغرافي والشراكة القطرية-الإيرانية في أكبر حقل غاز في العالم، وهو حقل غاز الشمال من الجانب القطري، وحقل جنوب بارس في الجانب الإيراني. وبالتالي بدأت العلاقة بين قطر وإيران في التحسن. وفي تصريح للرئيس الإيراني حسن روحاني الذي أيد علنا تعزيز العلاقات مع قطر، في حزيران 2017، قائلا أن "السياسة الإيرانية هي في تطوير المزيد من علاقاتها مع قطر. هذا التقارب الإيراني-القطري حدا بقطر إلى تجاهل مطالب السعودية وأعادت علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إيران. علما أن العلاقات بين إيران وقطر كانت

[1] الشـــرق الأوســـط، بالعربية، **ما تســـلســـل الأحداث الذي وصـــل بأزمة قطر إلى وضـــعها الراهن**، 2017/07/05، https://cnn.it/2HF448z

قد قطعت بعد أن كانت قد سحبت سفيرها من طهران في كانون الثاني عام 2016، تضامنا مع السعودية واحتجاجا على الهجمات على مقر السفارة السعودية في طهران والقنصلية العامة السعودية في مشهد بسبب إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي نمر النمر.[1]

منذ بداية الأزمة الخليجية، كان هدف الحصار هو الضغط على قطر للتأثير على سياساتها في المنطقة، وبالتالي الرضوخ لمطالب ولسياسات السعودية والإمارات بشكل خاص. إلا أن الرد القطري كان قاطعا برفض مطالب دول الحصار، والصمود والمواجحة، حيث إستطاعت إدارة الأزمة رغم التداعيات الاقتصادية والسياسية والأمنية للمقاطعة.

إن المواجهة القطرية–الخليجية مرت عبر مراحل متعددة من اللين والشدة، ففي المرحلة الأولى من المقاطعة الدبلوماسية، تفاجأت قطر بالأزمة، فكان لها رغبة أن تكون مصالحة فورية للتهدئة، لذلك كانت أغلب التصريحات في هذه المرحلة كانت تصريحات متحفظة مع محاولة معالجة الأزمة. وكانت المحاولة منصبة على تأكيد عدم مسؤولية قطر لما نسب لأميرها والتأكيد على تعرض وكالة الانباء القطرية لقرصنة إلكترونية. إلا أن هذه السياسة الهادئة لم تستمر طويلا حيث قامت قطر باللجوء للهجوم متخلية عن تحفظها بعد تيقنها بأن الأزمة طويلة ومعقدة، مع إستعدادها للحوار، لكنها في الوقت عينه أرادت تخطي الصعاب والإثبات أنها قادرة على إدارة أمورها، ما دفع قطر إلى عقد شراكات وإيجاد حلفاء استراتيجيين جدد سواء عبر فتح خطوط طيران وملاحة مع سلطنة عمان، أو من جانب إيران في المجال الجوي أو مع تركيا في تعاون عسكري بقاعدة عسكرية تركية، أو الحوار الإستراتيجي بين قطر والولايات المتحدة الأميركية.[2]

---

[1] عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سابق، ص253 .

[2] المصدر السابق، ص 74.

د. مساعي حل الأزمة القطرية الخليجية

بذلت عدة مساعي لحل الأزمة الخليجية، وكانت للوساطة الكويتية بقيادة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الدور الأبرز لإنهاء الخلاف الخليجي، حيث قام أمير الكويت منذ بداية الأزمة بعدة لقاءات عربية ودولية. ففي كانون الثاني 2017 إستضافت دولة الكويت القمة الخليجية الثامن والثلاثين، وضم الإجتماع وفود من قطر والبحرين وسلطنة عمان والسعودية، وعلى الرغم من إستقبال أمير الكويت لرؤساء الوفود، إلا أن مستوى تمثيل هذه الدول خفض لأدنى مستوى له، حيث إعتذر الملك سلمان عن المشاركة، وترأس وفد المملكة العربية السعودية وزير الخارجية عادل الجبير، كما ترأس وفد البحرين نائب رئيس مجلس الوزراء، محمد بن مبارك آل خليفة، أما وفد الإمارات فقد ترأسه أنور قرقاش وهو وزير الدولة للشؤون الخارجية. ولعل أهم ما دعا إليه أمير الكويت في القمة الخليجية، هو الدعوة لتأسيس لجنة جديدة لفض النزاعات، " أدعو إلى تكليف لجنة تعمل على تعديل النظام الأساسي للمنظومة الخليجية لضمان آلية فاعلة لحل النزاعات، مشددا على أن مجلس التعاون يجب ان يبقى بعيدا عن النزاعات والخلافات بين دوله".[1]

ومن ضمن جهود الوساطة الكويتية، نظمت الكويت بطولة كأس الخليج ال 23، بعدما إنتقلت من قطر، لضمان مشاركة جميع المنتخبات، وقد تكفل الامير الشيخ صباح الأحمد بتغطية تكاليفها لإنجاحها، ولكن هذه المبادرة لم تنجح في تخفيف التوتر الدبلوماسي بين أطرافها، وذلك بعد تطاول مسؤول رياضي سعودي على وزير الشباب الكويتي. وعلى الرغم من ذلك إستمرت المبادرات الكويتية لحل الأزمة، فعملت في كانون الثاني 2018، على إستضافة المؤتمر الحادي عشر لرؤساء مجالس الأمة والشورى الوطنية الخليجية بمشاركة جميع رؤساء المجالس الخليجية. كما تبادل أمير الكويت منذ إندلاع الأزمة الخليجية 42

---

[1] تقرير موقع الجزيرة عن القمة، **إختتام القمة الخليجية بتأكيد التمسك بمجلس التعاون،** http://www.aljazeera.net/news/arabic/5/12/2017

برقية مع قادة الدول الخليجية، وعقد 36 جلسة مباحثات مع طرفي الأزمة، وألقى 6 خطب منذ إندلاع الأزمة الخليجية تدعو في مضمونها "لإستعادة الوحدة الخليجية والتمسك ببقاء مجلس التعاون الخليجي".[1]

واستمرت مساعي أمير الكويت لحل الأزمة بلقاء عقده مع الرئيس الأميركي ترامب، غير أن إدارة ترامب لم تمارس منذ بداية الأزمة الخليجية، الدور القيادي الذي يساعد على حل الأزمة والبقاء على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة، ولم تقدم الدعم المطلوب في دعم الوساطة الكويتية لحل الأزمة، بالرغم من تراجع الرئيس ترامب شخصيا عن موقفه المعادي لقطر بتصريحات على حساب تويتر لدور قطر في دعم وتمويل الإرهاب. وخاصة لإدراك واشنطن لأهمية دور قطر في دعم المصالح الأميركية، وإستضافتها لأكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط وهي قاعدة العديد، ما جعل إدارة ترامب لاحقا تبني موقفا محايدا من أطراف الأزمة، وطالبت واشنطن بضرورة لجوء أطراف النزاع لطاولة المفاوضات، وتم تعيين الجنرال المتقاعد أنطوني زيني مبعوثا من الخارجية لحل النزاع، إلا انه يأس من حل النزاع، واضطر لتقديم إستقالته بداية عام 2019.[2]

3. إستراتيجيات قطر الإقتصادية لمواجهة الحصار

إن قوة الإقتصاد القطري وخصائصه، مكنته من الصمود في وجه الحصار وتحييد أثره على المدى المتوسط إلى الطويل، فقطر لديها موانئ ومطارات مفتوحة على المياه والأجواء الدولية، وهذا يمكنها من تجاوز الحصار، وتعويض النقص في الإستيراد من وعبر دول الحصار من مصادر بديلة. كما انه وبفضل السياسات الإقتصادية التي إتبعتها في فترات الرواج، إستطاعت قطر إستغلال الموارد الطبيعية الضخمة

---

[1] نديب قطر، **حصاد الوساطة الكويتية**، تقرير عن الوساطة الكويتية، 3 حزيران 2018، https://twitter.com/nadeebqa?lang=ar

[2] محمد المنشاوي، **عامان على حصار قطر..كيف كان دور واشنطن؟**، واشنطن، 2019/06/4، www.aljazeera.net

لتوليد دخل مستقر للبلاد، وتطوير بنية تحتية حديثة (مطار وموانئ ذات طاقة استيعابية عالية وشبكة مواصلات واتصالات حديثة، ومدن إمداد لوجستية واقتصادية)، ومراكمة وإستثمار عوائد تلك الموارد لتشكل ركائز تستخدم لمواجهة الركود والأزمات.

وقد إستطاعت قطر، في فترة وجيزة نسبيا، أن تصبح المنتج والمصدر الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم، من ثالث أكبر احتياطي للغاز عالميا. وأصبحت قطر صاحبة أعلى دخل للفرد في العالم، وتمتلك احتياطات سيادية كبيرة، ولديها الملاءة المالية الكافية لدعم الإستقرار والإستدامة في القطاع المالي وقطاع الإستيراد في التجارة الخارجية لفترات طويلة. كما أن بنية إقتصادها الإنتاجية تمكنها من الإستمرار في ذلك والتكيف مع الأوضاع التي يفرزها الحصار لفترات طويلة.[1]

ثالثا: تداعيات الأزمة القطرية على تفاعل دول مجلس التعاون

لا شك أن الإجراءات التي إتخذت لحصار قطر من مقاطعة دبلوماسية وإقتصادية و إغلاق المنفذ البري الوحيد الذي يربط شبه جزيرة قطر بالعالم، فضلا عن منع حركة الأفراد والبضائع من السعودية وعبرها من دول العالم الأخرى إلى قطر، كان له تداعيات وتبعات سلبية على صعيد الإستقرار الإقتصادي والمالي والإجتماعي والسياسي في منطقة الخليج عموما وفي قطر خصوصا.

1. التأثير الإقتصادي للأزمة على قطر

عانت قطر في بداية الأزمة الخليجية عجزا في العديد من القطاعات والتكاليف في مجموعة من المجالات وخاصة في مجالات الشحن والغذاء وشركات الطيران والأسهم المصرفية. فعلى صعيد قطاع الشحن كانت قطر تستورد ما يقرب من 40 في المائة من احتياجاتها الغذائية عبر المملكة العربية السعودية، ومعظمها

[1] مركز الجزيرة للدراسات، مصدر سابق، 127-128.

عبر طرق الشحن التي تمر عبر موانئ دبي والفجيرة في دولة الإمارات للتزود بالوقود. وبالمثل، تحصل الإمارات على ثلث الغاز الطبيعي من قطر عبر خط أنابيب دولفين للطاقة. وفي تقرير للأمم المتحدة سنة 2017 ، ذكر أنه تلقت موانئ السعودية وبعض الدول الخليجية أوامر رسمية من سلطاتها بعدم السماح لأي سفن قطرية أو سفن تملكها شركات قطرية من الرسو في موانئها، على عكس السياسة القطرية التي أعلنت عن فتح موانئها ومجالها الجوي والبري للتجارة مع جميع الدول بدون استثناء وأكد بيان رسمي أن قطر لا تعاقب أحداً من مواطني دول "العازلة" لها لأي سبب كان ناتجاً عن هذه الأزمة.[1] وعلى صعيد الغذاء، كان ما يقارب 800 شاحنة تعبر الحدود البرية بين السعودية وقطر يوميا، حاملة مواد غذائية وأدوية وغيرها، ومع إغلاق الحدود البرية، توقف التبادل التجاري كليا، غير أن قطر تمكنت من إدارة الأزمة وإيجاد طرق ودول وممرات بديلة للتغلب على هذا الحصار، ومن أبرز ما قامت به هو إنشاء ميناء بديل لها والتخلي عن ميناء "جبل علي" جنوب دبي، الذي كان الأكثر ازدحاما في المنطقة، الذي يتعامل مع أكثر من ثلث الشحنات في الخليج، وقبل اندلاع الأزمة كانت 85 % من الشحنات المحمولة على متن السفن تذهب إلى قطر. وكانت تكلفة هذا الميناء الجديد الذي سمي ميناء حمد، 4 مليار دولار، ويُعد أحد أهم وأكبر الموانئ في منطقة الشرق الأوسط، وهو أحد أضخم مشاريع البنية التحتية في قطر. ويعتبر هذا الميناء بوابة بحرية للتجارة الخارجية لقطر، بقدرة إستقبال السفن والبواخر بمختلف أحجامها وأوزانها. كما لعب الميناء دورا بارزا في كسر الحصار المفروض عليها وساهم بشكل كبير بتوفير مصدر بديل ومهم عن ميناء جبل علي. وعليه عملت قطر على نقل نقل شركة الملاحة القطرية من مركزها الإقليمي دولة الإمارات إلى سلطنة عُمان.[2]

---

[1] عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سابق، ص 214-215.

[2] تقرير قناة الجزيرة، أمير قطر يفتتح ميناء حمد أكبر الموانئ في المنطقة" النشر 5 سبتمبر 2017، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2017/6/17/ميناء-حمد..

أما على صعيد شركات الطيران، فقد ثبت في الأيام الأولى أن رحلات الخطوط الجوية القطرية تأثرت سلباً وذلك من خلال القيود المفروضة على المجال الجوي، حيث قامت بتعديل مسار رحلاتها لتعبر رحلاتها المتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة باتجاه المجال الجوي الإيراني، وكذلك لجأت لتعديل نموذج عملها ما أدى إلى زيادة تكاليف بعض السلع المستوردة إلى قطر، وبالتالي إن فقدان القدرة على الوصول إلى المجال الجوي السعودي سيجبر الخطوط الجوية القطرية على المناورة المكلفة لإعادة توجيه رحلاتها المتجهة إلى إفريقيا، كما أن فقدان القدرة على الوصول إلى المجال الجوي البحريني سيساهم بتطويق قطر.[1]

وطال الحصار أيضا القطاع المصرفي والأسهم، حيث فقد سوق الأسهم القطرية 7 % في اليوم الأول للأزمة والإرادات إلى 15% لاحقا، كما أثر الحصار على عملية الإستيراد وتراجع حجم الواردات بنسبة 40 % في الشهر الأول للأزمة وتوقف النمو الاقتصادي وارتفعت أسعار المواد الغذائية، كما تراجعت أسعار العقارات، وضرب قطاع السياحة والسفر.[2]

وقد أثر كل ذلك على التصنيف الإئتماني للدول حيث صرحت وكالة ستاندرد أند بورز المسؤولة عن التصنيف الائتماني للدول إلى تخفيض درجة التصنيف الائتماني لقطر بعد قطع السعودية والإمارات ومصر والبحرين العلاقات الدبلوماسية مع قطر من AA إلى AA–، وأشارت الإحصائيات إلى أن حجم التبادل التجاري بين قطر ودول العالم في 2016 بلغ نحو 89 مليار دولار، 13,8 بالمئة منه من الدول العربية، و11,7 في المئة من دول الخليج. هذه الأرقام تؤكد الخسارة المكلفة التي تتعرض لها تلك الدول، بما فيها قطر، طيلة فترة هذه الأزمة.[3]

---

1 عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سابق، ص 218.

2 عبد الله خليفة الشايجي، المصدر السابق، ص 219.

3 عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سابق، ص 220.

أما بالنسبة إلى قطاعي السفر والسياحة، فقد سجلت أيضا خسائر كبيرة على هذا الصعيد، حيث كانت الرحلات لا تقل عن 70 رحلة يوميا بين قطر وجاراتها الخليجية الثلاث، غير أن الزوار الوافدين إلى قطر انخفضوا بنسبة 23 في المائة في عام 2017، مما أدى إلى تقليص معدلات إشغال الفنادق والغرف وسط خطط لزيادة القدرة بنسبة 75 في المائة قبل انطلاق كأس العالم، ولكن مع بداية سنة 2018، تحسنت حركة السياحة، حيث عادت الثقة إلى قطر باستقبال ما يقارب 535 ألف سائح.[1]

2. آثار الأزمة الإقتصادية على دول الحصار

منذ اندلاع الأزمة الخليجية 2017 كانت قطر تستورد من دول الخليج بما فيها السعودية والإمارات والبحرين 75 % من احتياجاتها من السكر، و67 % من الزيت و59 % من منتجات الألبان، و93 % من مواد البناء و47 % من احتياجات قطر من الخشب والحصى و51 % من حبال البناء. هذه الإحصائيات تُظهر اعتماد قطر شبه الكلي على جيراها الخليجيين. كما أن سعر هذا التبادل التجاري خلال شهر واحد قبل إندلاع الأزمة بلغ 11 مليار ريال قطري تقريبا (3 مليار دولار أمريكي). لكن بعد بداية الأزمة وحتى نهاية سبتمبر بلغت قيمة التبادل 392 مليون ريال قطري. يساوي (103 مليون دولار أمريكي) فكانت خسائر دول الحصار في غضون أشهر ما يعادل ملياران و900 مليون دولار. وقد طالت الخسائر قطاعات متعددة، كقطاع الصناعات الحديدية والحيوانية.[2]

---

[1] عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سابق، ص 222- 223.

[2] STUDY (2015), (atar 's lost imports from Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Bahrain, and Yemen is each individually averaged between 2010 FOREIGN POLICY JOURNAL Available at: 2015

3. تأثير الأزمة الخليجية على البعد الاجتماعي

على الرغم من عدم وجود أرقام رسمية تحدد عدد الخليجيين العرب المقيمين في قطر، غير أنه وبحسب إحصاءات لمجلس التعاون الخليجي، فإن قطر قد استقبلت نحو 1.3 مليون من مواطني دول مجلس التعاون، فضلا عن أن مئات الإماراتيين والسعوديين والبحرينيين والعمانيين يعملون في القطاعين الحكومي والأهلي القطريين، ويتلقى مئات الطلبة الخليجيين دراستهم في قطر والعكس. وعدد المتزوجين القطريين في دول الحصار هو 6,474 وهم متأهلين من جنسيات دول خليجية، وكانت قد طلبت الحكومات الخليجية منهم المغادرة مع عائلاتهم خلال 14 يوما من اندلاع الأزمة. ومن يتخلف يعرّض نفسه للمساءلة. ويشير تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن هناك من رفضوا المغادرة متحملين عواقب قرارهم حتى لا تتشتت أسرهم، لكنهم يعانون من عدم قدرتهم على تجديد جوازات سفرهم، أما الذين غادروا والتزموا بالقرارات، فقد واجهوا العديد من المشاكل على صعيد خسارة وظائفهم والتخلي عن مكان إقامتهم وسكنهم، إضافة إلى تشتت أسرهم وعائلاتهم، هذا فضلا عن الشرخ والنفور الإجتماعي الذي ولدته هذه الأزمة بين القطريين وبعض الخليجيين تحت تأثير الحملات الإعلامية ضد قطر.[1]

4. تأثير الأزمة الخليجية على البعد الرياضي

لم يكن المجال الرياضي بمنأى عن الأزمة الخليجية، حيث تأثر كغيره من القطاعات والمجالات. فكانت أولى بوادر تأثر الرياضة بأزمة الخليج بعد شهرين فقط من اندلاعها، إثر ظهور قناة مجهولة المصدر تدعى "آوت كيو"، عملت على بث محتوى شبكة قنوات "بي إن سبورت" القطرية والتي تملك الحقوق الحصرية للبطولات. في الوقت الذي حظرت السعودية قنوات قطر الرياضية في البلاد مثل "بي إن سبورت" و"الكأس"،

[1] عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سابق، ص 229.

وصادرت أجهزة البث والإستقبال الخاصة، ومنعت تداولها في منافذ البيع، فيما غضت النظر عن توزيع جهاز قناة القرصنة، ومنعت"بي إن سبورت" من الترافع في محاكمها.

وأثبت تحقيق استقصائي بثته قناة الجزيرة أواخر أيلول 2019، أن مقر "بي آوت كيو" يقع بداخل مقر شركة إعلامية في حي القيروان بالرياض، وخلص إلى أن عملية القرصنة تمت بغطاء رسمي ودعم مالي من السعودية.

وفي نهاية 2017، رفضت كل من السعودية والإمارات والبحرين، خوض بطولة كأس الخليج لكرة القدم، التي كانت مقررة في قطر، قبل أن تتنازل الأخيرة عن حقها في التنظيم وتوافق على منحه إلى الكويت. وفي بطولة كأس آسيا لكرة القدم 2019، منعت الإمارات جماهير قطر من دخول أراضيها لتشجيع منتخب بلادها، بحجة مقاطعة الدوحة، كما منعت الوفد الإعلامي المرافق ل" العنابي" من تغطية البطولة، قبل أن يتدخل الإتحاد الآسيوي لكرة القدم ويضغط على أبو ظبي. وعندما تقابل منتخبا قطر والإمارات في مباراة بينهما، وهي المباراة التي عرفت تفوقا للمنتخب القطري، لم تتحمل الجماهير الإماراتية مشاهدة الأهداف القطرية تباعا، لترشق لاعبي" العنابي" بالأحذية وقوارير المياه، ما كلف منتخب بلادها عقوبة مزدوجة مالية وإدارية، فرضها الإتحاد الآسيوي لكرة القدم.[1]

5. آثار الأزمة على العمل الإعلامي

بدأت الأزمة الخليجية في 24 أيار 2017، عندما إنتشر على جميع مواقع التواصل الاجتماعي الخليجية تصريح من وكالة الأنباء القطرية الرسمية (QNA) كما ذكرنا سابقا، حيث نسب إلى أمير قطر الشيخ تميم

[1] سيف إبراهيم، الخليج أونلاين، **بين تأجيج وتهدئة..كيف تأثرت الرياضة بتداعيات الأزمة الخليجية؟** الجمعة 05-06-2020، https://alkhaleejonline.net/رياضة/بين-تأجيج-وتهدئة-كيف-تأثرت...

بن حمد آل ثاني، وفيه مواقف يشيد من خلالها بالجماعات الإسلامية كحماس وحزب الله، والإخوان المسلمين، إضافة إلى إشادة أمير قطر بجمهورية إيران الإسلامية. غير أن قطر أكدت أن الوكالة قد تعرضت للقرصنة وأن الاختراقات مصممة عمدا لنشر أخبار مزيّفة عن أمير دولة قطر وسياستها الخارجية، لكن الخطاب المنسوب إلى الأمير تميم أطلق العنان لوسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، للتعليق وتبادل الاتهامات. وفي 25 أيار 2017، قررت مصر حجب 21 موقعا إلكترونيا إعلاميا داخل مصر، بحجة تضمينها محتوى "يدعم الإرهاب والتطرف" كان من أبرزها "الجزيرة نت" و"مصر العربية" و"الشعب" و"عربي21" و"رصد" و"حماس أون لاين". واستمرت الصحف المصرية وبعض الصحف الخليجية ومعها الإعلام المرئي والمسموع في حملتها وتصعيدها وصولا إلى إعلان كل من السعودية والإمارات والبحرين ومعهم مصر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في 5 حزيران 2017. وعلى أثر ذلك، قررت السلطات السعودية إغلاق مكاتب "الجزيرة" القطرية داخل أراضيها، وقررت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في السعودية منع مشاهدة قنوات شبكة "الجزيرة" القطرية في المرافق السياحية، محذرة من أن العقوبة قد تصل إلى 100 ألف ريال سعودي، وهو الذي إعتبره مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد بين رعد "إنتهاكا واضحا لحرية التعبير". واستمر التصعيد الإعلامي من مصر ودول الخليج المقاطعة من جهة، وقطر من جهة ثانية، حيث أعلنت أيضا الإمارات "تجريم" مجرد إبداء التعاطف مع دولة قطر، أو الإعتراض على موقف المقاطعة، وفرض عقوبات بالسجن المؤقت من ثلاث إلى خمس عشرة سنة، وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم، وعلى الجانب الآخر، إستمرت التصريحات من جهة قطر تؤكد روايتها لشبكة "سي أن أن" بأن موقع الوكالة تم إختراقه، وتؤكد شبكة "الجزيرة" القطرية أن مواقعها ومنصاتها الرقمية تتعرض لمحاولات "إختراق ممنهجة"، وأن الموقع الإلكتروني لتلفزيون قطر تعرض لمحاولات مماثلة. وبعد فترة وجيزة حدثت قرصنة أخرى هذه المرة استهدفت دولة الإمارات، ومن خلالها تم اختراق البريد الإلكتروني

للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، وتم تسريب رسائل البريد الإلكتروني إلى الصحافة، حيث قالت صحيفة "ديلي بيست" إن القراصنة تواصلوا معها وعرضوا نماذج من هذه الرسائل، التي تكشف كيف أن شركة غنية إستخدمت جماعات ضغط واستخدام ملايين الدولارات لتشويه سمعة حلفاء الولايات المتحدة الأميركية.

ولم يكن الإعلام المكتوب ولا الفضائي هو وحده من ساهم في تأجيج الأزمة، ولكن أيضا كان للإعلام الجديد المتمثل في وسائل التواصل الإجتماعي دور بارز في إشعال الصراع، خاصة عبر تويتر، الذي بات منصة شبه رسمية للزعماء والسياسيين.

كل هذه الأحداث، جعلت من الإعلام العربي سلاحا في يد الدول المتصارعة، وحولت وظيفته الأساس المتمثلة بالإعلام والإخبار، إلى الإنخراط في العمل السياسي ولعب دور المحرض والتحدث بلسان الأطراف المتنازعة بدلا من النقل عنها، والتعامل كمنبر سياسي لا وسيط إعلامي، كما أن غياب الحريات أثر تأثيرا سلبيا واضحا على الخطاب الإعلامي وتوجهه.[1]

6. آثار الأزمة على الجوار الجغرافي والإقليمي

ساهمت الأزمة الخليجية بتقارب غير مسبوق بين قطر وكل من إيران وتركيا للإلتفاف على الحصار الذي عانت منه في بداية الأزمة، ولزيادة قدراتها الردعية وتنويع خياراتها الأمنية، على الرغم من مطالبة دول الحصار، خفض التمثيل القطري مع إيران والإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية في الدوحة، التي

[1] عماد ناصف، المعركة الإعلامية وأزمة الخليج...بداية صادمة ونهاية مجهولة، رؤيا للبحوث والدراسات، 7 أيلول2017، https://ruyaa.cc/Page/351

كانت قد افتتحت عام 2015، كأول قاعدة جوية في الخليج منذ تأسيس الدولة العثمانية. وعليه لم تكن تداعيات الأزمة القطرية–الخليجية محصورة فقط بين دول الخليج، بل تعداها ليشمل الجارة الأكبر إيران، إضافة إلى تركيا.

أ-الأزمة الخليجية والتقارب القطري الإيراني

إن العلاقة بين كل من قطر وإيران محكومة بالواقع الجيو–بوليتيكي والشراكة القطرية الإيرانية في أكبر حقل غاز في العالم، وهو حقل غاز الشمال من الجانب القطري وحقل جنوب فارس في الجانب الإيراني، والذي يحتوي على 50.97 ترليون متر مكعب من الغاز، بمساحة حقل غاز الشمال نحو 9.700 كيلو متر مربع منها 6.000 كلم في مياه قطر الإقليمية و3.700 كلم في المياه الإيرانية.

وعلى الرغم من العلاقات الجيدة بين قطر وإيران في المجال الإقتصادي بشكل خاص، فإن تدهور العلاقات مع دول الخليج، دفع قطر لأن تعزز علاقاتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية مع إيران كوسيلة للضغط عليهم، بعد أن كانت قد إستجابت سابقا للضغوط الخليجية وقامت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في تموز 2016، وبسحب سفيرها لدى طهران على خلفية أحداث إقتحام السفارة السعودية في طهران تضامنا مع السعودية واحتجاجا على الهجمات على مقر السفارة السعودية في طهران والقنصلية العامة السعودية في مشهد بسبب إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي نمر النمر، وذلك لتخفيف الضغوط الخليجية عليها، إلا أنها كانت ترفض قطع العلاقات كاملة مع إيران، على إعتبار أنها تتشارك معها في حقل الشمال والذي يعد مصدر ثروة قطر الرئيسية.

بالمقابل، قدمت إيران الدعم الإقتصادي لقطر عقب المقاطعة، حيث أرسلت المواد الغذائية إليها عبر البحر إلى جانب تسيير الرحلات الجوية من إيران إلى قطر، فضلا عن إرسالها لعناصر من قواتها لحماية

النظام القطري، تحسبا لأي تدخل عسكري من دول المقاطعة لإسقاط النظام، ما دفع قطر لأن تعيد العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل مع إيران، واستضافة عناصر من الحرس الثوري الإيراني، حيث هناك اتفاق أمني وعسكري بين إيران وقطر وقع عام 2015، وهو ما إستندت إليه قطر في إعادة العلاقات السياسية مع إيران.

وقد إستغلت إيران حالة المقاطعة الخليجية لقطر، لتقوم بزيادة صادراتها إليها، ليزداد حجم التبادل التجاري ما بين البلدين بنحو 2.5 %، كما وقعت الدوحة إتفاقا ثلاثيا بينها وبين طهران وأنقرة للنقل المشترك بين الدول الثلاث بهدف تعزيز التبادل التجاري بينهم، على أن تكون إيران هي الدولة الوسيط ما بين تركيا وقطر بحكم موقعها الجغرافي.

وبالتالي، فإن العلاقات الإقتصادية والعسكرية بين الدولتين قد شهدت تطورا ملحوظا، رغم أن المقاطعة كانت تستهدف إرغام قطر على قطع علاقاتها مع إيران، إلا أنها على العكس تماما أدت إلى تعزيز العلاقات القطرية الإيرانية.[1]

ب- التقارب القطري-التركي

على أثر الأزمة الخليجية-القطرية، تطورت العلاقات التركية-القطرية بسرعة منذ عام 2014، حيث شكلت الدولتين سنة 2015 مجلس التعاون المشترك. كما سارعت تركيا لتفعيل الاتفاقية الأمنية حيث تم إرسال الدفعة الأولى من القوات التركية خلال أيام من اندلاع الأزمة، كما لبت تركيا طلبات قطر بنقل إمدادات الغذاء والأجبان والألبان كبديل عن المنتجات والصادرات السعودية وغيرها، ولاحقا اندفعت تركيا بخطط لنشر قوات في قاعدتها العسكرية.

---

[1] أحمد أمين عبد العال، العلاقات القطرية-الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي؟ المركز الديمقراطي العربي، 14 آب 2018، https://democraticac.de/?p=55690

وأثمر التقارب القطري–التركي عن توقيع 52 اتفاقية لتعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات الحيوية، وخلال الدورة الخامسة للجنة الإستراتيجية العليا للبلدين والتي عقدت في الدوحة في 25 تشرين الثاني 2019، برئاسة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تم التوقيع خلالها على 7 إتفاقيات في مجالات الإقتصاد، والتمدن، والتجارة، والصناعة، والتكنولوجيا، وقطاعات الصحة، فضلا عن التخطيط الإستراتيجي والتعاون العلمي والملكية الفكرية. وذلك في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.[1]

وقد شهدت العلاقات الإقتصادية بين قطر وتركيا نموا متسارعا منذ فرض الحصار الجائر على قطر، تمثل في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث إرتفع حجم التبادل التجاري بين قطر وتركيا من 3.3 مليار ريال في عام 2016 إلى 7.83 مليار ريال في عام 2019، ليسجل نموا نسبته 135%، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 3.31 مليار ريال، بينما بلغت الواردات نحو 4.52 مليار ريال، وبلغ حجم الفائض التجاري بين البلدين نحو 1.21 مليار ريال.

كما وقعت دولة قطر وإيران وتركيا مذكرة تفاهم بشأن تسهيل النقل الدولي وحركة المرور العابر "الترانزيت". كما تقدر الإستثمارات القطرية في تركيا بنحو 22 مليار دولار، تتركز معظمها في مجالات السياحة والعقارات، كما توجد أكثر من 450 شركة تركية بشراكة مع شركات قطرية محلية في مختلف القطاعات الإقتصادية.[2]

---

[1] جريدة الراية، **قطر وتركيا تعززان الشراكة الإستراتيجية**، الدوحة 02–07–2020، https://bit.ly/2TzGkFA

[2] ديلي صباح ووكالات، **450 شركة تركية تعمل في قطر بمشروعات وصلت قيمتها 15 مليار دولار**، 21 تشرين الثاني 2019، إسطنبول wwwdailysabah.com

الخاتمة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي والتجارب الوحدوية التي شهدها، وأهم المستجدات التي أعقبت قيام المجلس في عام 1981، ومدى فاعليته في حل الأزمات بين أعضائه، مع إبراز أهم العوامل التي تدفع دول الخليج العربية إلى البحث عن التعاون والإتحاد فيما بينها. وكذلك توضيح المعوقات في طريق هذا الهدف.

ويتبين لنا من خلال معالجتنا للخلاف القطري–السعودي الضعف البنيوي لمجلس التعاون الخليجي، وعدم متانة العلاقات بين أعضائه، وسبب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وجود أيديولوجية فكرية واحدة لدول مجلس التعاون تعمل على التفاعل فيما بينهم. بحيث أن أي تجمع إقليمي، لكي يكون فاعلا، يجب أن تكون لديه رؤية إستراتيجية واضحة لمستقبله، وتفاعل واتفاق بين أعضائه على كيفية الوصول إلى ذلك المستقبل. وهذه الرؤية الإستراتيجية تعني وجود توجهات مشتركة تجاه تحقيق المصالح المشتركة على كل الصعد. فالتواصل الفعال والمتكامل والمنسق يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية بلوغ هدف المنظمات الإقليمية، على أسس ومبادئ أساسية أثبتت فاعليتها عبر التاريخ، كمبدأ ديمقراطية الأنظمة السياسية، وإحترام حقوق الإنسان وحمايتها من خلال قوانين وضعية، تتناسب مع القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان، كما في الإتحاد الأوروبي مثلا التي أثبتت تجربته عبر التاريخ النجاح في عملية التكامل والتفاعل بين أعضائه خصوصا فيما يتعلق بمبادئ الديمقراطية والحرية الفردية، واحترام حقوق الإنسان، بحيث نجد دساتير جميع دول الإتحاد الأوروبي تتبنى مبادئ حقوق الإنسان كاملة، كما تتبنى الأيديولوجية الليبرالية بحذافيرها مما منع أسباب الخلاف فيما بينهم واللجوء إلى العنف.

ومن هنا تأتي إحدى التحديات المهمة التي تواجه التعاون الخليجي، فهناك إختلافات في التشريعات المحلية، وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين، وهذا التباين يؤثر على شكل الحياة العامة في الإتحاد، من حيث الحريات العامة، وأهمها حرية التعبير، إضافة إلى الواقع الإجتماعي والثقافي الذي يميز بلدا عن آخر طبقا للتشريعات والقيم المحلية، ففي حين توجد جمعيات مدنية متعددة ومنابر للرأي والتجمع في كل من البحرين والكويت، توجد تشريعات في دول أخرى تحظر حتى الإجتماعات العامة.

وعلى الرغم من تشابه النظم الحاكمة في دول الخليج العربية باعتمادها على المصدر التقليدي في تثبيت شرعيتها بشقيه الديني والقبلي، إلا أن الأسباب التي تحول دون تحقيق التعاون بين هذه الدول، يعود إلى طبيعة العقلية السياسية الخليجية، التي قامت على أساس علاقات القربى أو علاقات النسب والصراع فيما بين هذه القبائل، حيث يلاحظ أن نشأة دول الخليج تعتمد على أسس قبلية بالدرجة الأولى، فكل دولة على حدة، مازالت تحكم على أساس قبلي، حيث للحاكم أو الملك أو الأمير السلطة المطلقة، مع بعض التمايز بين دول الخليج، كالكويت التي لديها مجلس أمة تأسس في الستينات ولديها حركة سياسية نشطة، ومع ذلك فالكلمة الأخيرة هي لأمير الكويت وليس لمجلس الأمة.

أيضا رغم التشابه في الإطار العام للأنظمة السياسية الحاكمة في الخليج، إلا أن هناك عائق أمام التعاون بين هذه الدول يتعلق ببعض التباين في نظم الحكم في هذه الدول من حيث درجة تطورها السياسي، مما يجعل إندماجها قبل الإتفاق على شكل موحد للنظام غير سهل. فهناك النظم الملكية، مثل النظام البحريني والنظام السعودي مع الإختلاف، حيث إن النظام البحريني يقبل بالإنتخابات، ولديه دستور مكتوب، ويسمح بوجود جمعيات سياسية، وبمشاركة المواطنين على إختلاف مذاهبهم في الحياة السياسية، على عكس النظام السعودي الذي يفتقد إلى الكثير من أسس المشاركة السياسية الشعبية، ولا يمتلك هيئات سياسية وتشريعية منتخبة.

بالإضافة إلى ما سبق، نلاحظ أنه من أهم التحديات التي تواجه مشروع الإتحاد الخليجي، يتمثل في مسألة السيادة الوطنية، التي تشكل عقبة أمام أي محاولة وحدوية، إذ أنه دون تقديم التنازل عن بعض مظاهر السيادة الوطنية، لن يحدث أي تقدم على الإطلاق في مجال التعاون سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي. وعلى الرغم من أن دول الخليج قد حددت في بيان تأسيس المجلس أن الوحدة هي الهدف الأسمى لجهودهم من خلال المجلس، غير أن الوحدة إصطدمت بعوائق، لعل أولها عدم وجود الحافز الذي يجعل دول المجلس تتخلى عن سيادتها المطلقة لصالح سلطة فدرالية، ولا سيما أن الصيغة الفدرالية تميل إلى تركيز السياسات والقرارات الكبرى في مركز واحد يضر بحس الإستقلالية لدى هذه الدول، لذا تسلحت كل دولة من دول المجلس بحق "الفيتو" للإعتراض على كل ما لا يناسبها من قرارات، وبالتالي أي رفض منفرد يلغي ذلك القرار.

وقد ظهرت مشكلة السيادة الوطنية عام 2011، عندما إستخدم الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز آل سعود قمة مجلس التعاون الخليجي للدعوة إلى إتحاد سياسي تام، وهي تتفق مع التطلع المنصوص عليه في المادة 4 من ميثاق مجلس التعاون الخليجي. فكان رد قطر والكويت أنهما غير ملتزمتين، في حين عبرت عُمان عن إعتراض يفيد بصراحة بأن الإنتقال إلى تأسيس اتحاد سياسي كامل قد يؤدي إلى إنسحابها من مجلس التعاون الخليجي.

أما على الصعيد الإقتصادي، فإن هدف التكامل الإقتصادي الخليجي، لا زال بعيدا عن إمكانية تحقيقه، وما تزال تواجه دول الخليج تحديات تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل والمنافسة في عالم التكتلات وعصر العولمة، إضافة إلى توحيد العملة الخليجية، وذلك بسبب العديد من التحديات التي تواجه دول الخليج، أهمها الإعتماد المفرط على قطاع النفط في إقتصادياتها، حيث أن النمو الذي تحقق في إقتصاديات دول المجلس وبرامج الرفاهية الإجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة

الإقتصادية والإدارية، إرتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط. وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لا بد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وإمكانات النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء.

إضافة إلى ذلك، تواجه دول المجلس تبعية إقتصادية للخارج، بحيث أنها دول مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والإستهلاكية، وهذا ما يجعل توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي في الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الإقتصادية داخلها، وبالتالي هذا الإنخفاض في نسبة التجارة البينية، وتماثل هياكل إقتصاد دول المجلس، جعل إقتصاداتها تنافسية وليست تكاملية. ومن المهم الإشارة إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بين دول المجلس تتركز في قطاع النفط، وقلما ساهمت في تشجيع نقل التكنولوجيا أو زيادة القدرة التنافسية للصادرات.

ويعزى هذا المستوى المنخفض من التكامل إلى نقص التنويع ضمن إقتصادات مجلس التعاون الخليجي كما ذكرنا، بحيث يعتمد كل واحد من بلدان مجلس التعاون الخليجي على صادرات الهيدروكربون إلى حد كبير، وحدها الإمارات تستمد أكثر من 35 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لديها من قطاعات غير صادرات الهيدروكربون.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن مصدر الإستثمار الأجنبي المباشر الخليجي، هو الحكومات في أغلب الأحيان، بدلا من مستثمري القطاع الخاص. أما بالنسبة لتدفقات اليد العاملة، تعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجي جميعها، مستوردة لليد العاملة بشكل كبير، حيث يفوق الطلب في سوق يد العاملة العرض، على غرار قطاعي البناء والخدمات.

أما على الجانب الأمني، فإن استمرار سياسة الشك المتبادل بين دول المجلس، جعل عمله يشوبه الكثير من سوء التطبيق، حيث برزت السيادة الوطنية عائق أمام تحقيق الأمن الجماعي لدول المجلس، حيث كانت معظم قرارات المجلس قرارات استرشادية غير إلزامية، بسبب صعوبة إلزام ست إرادات منفصلة ومستقلة.

كما أن مجلس التعاون الخليجي، يعتبر تنظيما حكوميا بحتا، وقد تم تحديد أجهزته في المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، والقطاعات الثلاث التي تدير المجلس ليست أوسع من القطاعات الشعبية التي لا تمثيل لها من خلال برلمان منتخب، أو معين من أبناء الشعب، كما هو في الوحدة الأوروبية، مما جعل مجموعة من النخبة السياسية هي التي تحدد أولويات المجلس وخياراته بعيدا عن الرأي الشعبي الخليجي.

أيضا إن المشكلة في الشق الأمني، تعود في أسبابها إلى عدة أمور، منها عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها، ولم يساعدها بناء الجيوش الذي تحول إلى سباق في التسلح بين دول المجلس مجتمعة ومنفردة، في ظل ضعف الخبرة القتالية، وغياب وحدة القيادة العسكرية، والعقيدة العسكرية. كما حالت السيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي كامل.

على الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي قد حقق الكثير من الأهداف، وفي مقدمتها العمل الدبلوماسي من أجل إيقاف الحرب العراقية–الإيرانية، وإستصدار قرارات الأمم المتحدة رقم 598، عودة مصر إلى جامعة الدول العربية، ومؤتمر الطائف، غير أن وبعد مرور أربعون عاما على تأسيس مجلس التعاون الخليجي، لم يكن بمأمن من الخلافات الداخلية بين أعضائه، حيث يلاحظ أن جل إهتمام الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، قد إنصب في ما يتعلق بنشاطات المجلس، على محاولات تنسيق مواقف هذه الدول إلى حد بعيد في القضايا التي تؤثر في أمنها.

ومقارنة بتجارب منظومات التكامل الأخرى، فإن عنصر الديمقراطية أمر أساسي لتحقيق التكامل، كما أن الشفافية والرقابة الشعبية ووجود مؤسسات المجتمع المدني تسهم في تعزيز التكامل، فضلا عن أنها تسهم في تنمية المجتمعات وتقدمها. وعلى الرغم من تميز منطقة الخليج العربي عن غيرها من المناطق بوحدة الأصل والدين واللغة وتماثل العادات والتقاليد كما ذكرنا سابقا، غير أن هذه القواسم المشتركة لم تجنب دولها الخلافات والتجاذب من حين لآخر، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاكل الحدودية التي تعتبر الأكثر حساسية بين دول المنظومة. كما أن وجود خلافات بين دول المجلس، والتصعيد السياسي أحيانا، يضع مشروعات المجلس التكاملية والوحدوية على المحك، علما أن الخلافات الخليجية–الخليجية ليست بالأمر الجديد، وإنما هي حالة رافقت المجلس منذ نشأته، وأحدثها الأزمة القطرية–الخليجية، موضوع بحثنا هذا، حيث مرت أربع سنوات على بداية "الأزمة الخليجية" ورغم إعلان القمة الخليجية ال41 في 5 كانون الثاني 2020 التي عقدت في مدينة العلا السعودية عودة العلاقات كاملة بين أطراف الأزمة وفتح الحدود مع قطر بوساطة كويتية–أميركية، إلا أن هذه الأزمة أثرت بشكل بالغ على المنظومة الخليجية في عمقها، وهددت أمن الدول الخليجية وقدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية أو التأثير في محيطها، بخاصة أن إنهاء الأزمة لم يتم ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي، بل من خلال محادثات جرت بوساطة أميركية–كويتية، مما يؤكد أن حصار قطر قد شل فعالية مجلس التعاون في حل الأزمات.

ختاما، وعلى الرغم من أهمية خطوة إنشاء مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه مازالت أمامه تحديات كثيرة للوصول إلى مرحلة التكامل بين أعضائه، ولنجاح هذا المجلس فإنه يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها الداخلية لصالح المنظمة وإستراتجيتها، وهيمنة القرارات المتخذة في المجلس على القرارات الداخلية، وذلك بشأن بناء مستقبل أفضل والسعي لتطور دائم للدول الأعضاء فيها على كافة الأصعدة، وبالتالي يجب على المنظمة الإقليمية بلوغ الهدف الذي على أساسه تم إنشائها لإثبات فعالية سياساتها

ووجودها بشكل عام. ولكن للوصول إلى هذه المرحلة، فإنه يتطلب التغيير الجذري في طبيعة العمل السياسي لهذه الدول ليس أقله مشاركة الفئات الشعبية والنخب وغيرهم في عملية صنع القرار السياسي.

ملحق رقم (1)

1-الأنظمة المعتمدة في مجلس التعاون الخليجي:

أ- النظام الأساسي لمجلس التعاون:

يعتبر النظام الأساسي الذي وقعت عليه الدول الأعضاء في مدينة أبو ظبي في 25 أيار عام 1981 النظام الحاكم على طبيعة علاقة دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينهم، حيث يؤكد على ضرورة التنسيق والتكامل والتمسك بالمواثيق المشتركة والنظام الداخلي.

ب- النظام الأساسي لمكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون:

النظام الاساسي لمكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الذي يحتوي على احكام تتعلق بنظام براءات الاختراع وتوثيق المعلومات الخاصة بهذه الاختراعات ونشرها. يهدف إلى دعم القاعدة الفنية ونقل وتطويع التقنية اليها، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتألف هذا النظام من ثلاثة عشرة مادة فقط.

ج-النظام الداخلي للمكتب الفني للاتصالات لمجلس التعاون:

يُعنى المكتب الفني للاتصالات بتنمية التعاون بين دول مجلس التعاون في جميع المسائل ذات العلاقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تهم الدول الاعضاء من خلال التنسيق بين السياسات العامة لخدمات الاتصال بما يؤدي الى توحيدها او تقاربها وتوحيد الطيف الترددي على المديين القصير والطويل والحيلولة دون الوقوع او التداخل بين الترددات اللاسلكية للاستعمالات المختلفة بين الدول الاعضاء.

د- اللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع:

وهي الوثيقة التي يمنحها مكتب البراءات لمالك الاختراع ليتمتع اختراعه بالحماية القانونية داخل دول مجلس التعاون الخليجي طبقاً لأحكام هذا النظام ولوائحه المؤلفة من أربعة وستون مادة، والتي اقرت في دورة المجلس الوزاري الثامنة والخمسين في آذار عام 1996.

هـ-القانون النموذجي للعلامات التجارية.

وهو النظام الذي يلحظ المصطلحات والعلامات التجارية وكل ما يأخذ شكلاً مميزاً أو اسما او رسماً او صورة او مجموعة اشارات أو نقوش قابلة للإدراك بالنظر لتستعمل في الدلالة على منتج أو منشأة أو سلعة أو خدمات المنشآت لتُعتبر علامة تجارية خاصة. وقد أصدر هذا النظام عام 1996 ويتكوّن من ستة أبواب ويحتوي على خمسين مادة.

و- النظام العام للبيئة لمجلس التعاون.

هو مجموعة النظم والقواعد التي تضمن المحافظة على البيئة وعناصرها وما تشمله من أنظمة بيئية في إطار التنمية المستديمة، بهدف تحقيق التوازن بين معطيات البيئة ومواردها الطبيعية مع مجالات التنمية المختلفة الزراعية والصناعية والاقتصادية. تم اقرار هذا النظام والذي يتألف من ثلاثة فصول ويحتوي على عشرين مادة.

ز- النظام الموحد لاستغلال وحماية الثروة المائية الحية:

وضع هذا النظام لإعداد وادارة وتنمية وحماية الثروة المائية الحية في دول مجلس التعاون الخليجي واستغلال هذه الثروة الحية في المناطق ذات الاهتمام المشترك. وتحديد طرق واساليب وتقنيات الصيد والتدريب والارشاد والدعم، ويحتوي على ثلاثة عشر مادة فقط.

ح- النظام الموحد لتسجيل المستحضرات البيطرية والتعامل بها:

يُعنى هذا النظام بإدارة وتسجيل وكيفية التعامل مع المستحضرات البيطرية والاشراف عليها واصدار التراخيص الخاصة بها على صعيد الشركات والمنتجات ومنح شهادات التسجيل والحيازة والاستعمال. وهذا النظام مكوّن من أربعة فصول واثنان وعشرون مادة.

ط- النظام الموحد للغابات والمراعي:

يختص هذا النظام بتحديد نوع الغابات والمزروعات والاشراف عليها وتنظيم استثمارها والمحافظة عليها، وتحديد الغابات التي يحظر ارتيادها او الاستفادة منها وتحديد المراعي التي يمكن استثمارها وتحسين حسن استغلالها وصيانتها. ويتألف هذا النظام من ثلاثة وعشرين مادة.

ي_النظام الموحد لحماية الحياة الفطرية وإنمائها:

يمثل هذا القانون الحد الادنى من التشريعات الواجب تبنيها عند اعداد او تطوير التشريعات والنظم الوطنية الخاصة بحماية الحياة الفطرية او انمائها، وذلك لحماية الموارد الحياتية الفطرية وانمائها وتنظيم معدلات الاستهلاك للنبات والحيوان والمحافظة على الطاقة الاستيعابية البيولوجية للكائنات في تلك المحميات.[1]

[1] النظام الأساسي، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، www.gcc-sg.or، 2019.

ملحق رقم (2)

النظام الداخلي

أجهزة مجلس التعاون الخليجي الأساسية

أ-المجلس الأعلى:

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلث الأعضاء الذي يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

ب-الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى

مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو، يتم إختيارهم من ذوو الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى لنظام الهيئة.

-هيئة تسوية المنازعات

تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

ج-المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء او من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الاخيرة للمجلس الاعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل

ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الاعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلث الدول الاعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين امور اخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية الى المجلس الاعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الاعلى واعداد جدول اعماله. وتماثل اجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الاعلى.

د-الأمانة العامة

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون. وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، الذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014م، فإن الجهاز الإداري للأمانة العامة يتألف من، أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وخمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، إضافة إلى أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الاقتصادية، وشؤون

الانسان والبيئة، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وخمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وأخيرا، مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الاستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، والمراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.[1]

[1] نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص 153.

ملحق رقم (3)

الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تماشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى. ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الإقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها، ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الإقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها. فقد إتفقت على ما يلي:

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى:

أ- تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى.

ب- تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية:

1- تعفى من الرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني.

2- لا يعتبر من قبيل الرسوم، ما يجيء مقابل خدمة محددة، مثل رسوم الأرضية او التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ، إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية.

المادة الثالثة:

1- يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن 40 في المائة من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها. كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51 في المائة.

2- يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء بمقتضى هذه الإتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة.

المادة الرابعة:

1- تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي.

2- يكون من بين أهداف توحيد التعرفة الجمركية إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة.

3- يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاد هذه الإتفاقية، ويتم الإتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور.

المادة الخامسة:

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت)، وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية.

المادة السادسة:

يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع.

المادة السابعة:

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الإقتصادية الإقليمية عملا على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها. وتحقيقا لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية:

1- تنسيق سياسات ونظم الإستيراد والتصدير.

2- تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الإستراتيجي.

3- عقد الإتفاقيات الإقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تتحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء.

4- العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية.

الفصل الثاني

إنتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الإقتصادي

المادة الثامنة:

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية:

1- حرية الإنتقال والعمل والإقامة.

2- حق التملك والإرث والإيصاء.

3- حرية ممارسة النشاط الإقتصادي.

4- حرية إنتقال رؤوس الأموال.

المادة التاسعة

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الإقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

الفصل الثالث

المادة العاشرة

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الإقتصادي فيما بينها.

المادة الحادية عشرة

1- تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من إستخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.

2- تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.

المادة الثانية عشرة

تحقيقا للأهداف المنصوص عليها في هذه الإتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

1- تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنوع القاعدة الإنتاجية فيها على أساس تكاملي

2- توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة أجهزة الإنتاج المحلية فيها لسد إحتياجاتها

3- توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الإقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها

المادة الثالثة عشرة

تولي الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة او خاصة او مختلطة لتحقيق التكامل الإقتصادي والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة على أسس إقتصادية سليمة.

الفصل الرابع

المادة الرابعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في إستنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف إكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية، وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها.

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على إعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الانسب منها، او تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة، وتقوم الدول الأعضاء_ كلما كان ذلك ممكنا_بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية.

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي، على كافة الدرجات والمراحل، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية، باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء.

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة، تجنبا للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقا للإستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة.

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها، بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب.

المادة التاسعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والإتصالات بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الإقتصادية.

المادة العشرون

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها، بحرية إستخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية، وتمنحها نفس المعاملة لمثيلاتها الوطنية.

الفصل السادس

التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الإقتصادي المنشود فيما بينها.

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي، في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الإتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية. ويجوز منح أي منها إعفاء مؤقتا من تطبيق بعض أحكام الإتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية ويكون الإعفاء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الإتفاقية.

المادة السادسة والعشرون

تصبح هذه الإتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى، ويجوز تعديل هذه الإتفاقية بموافقة المجلس الأعلى.

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الإتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.

المادة الثامنة والعشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الإتفاقية محل الأحكام المماثلة لها والواردة في الإتفاقيات الثنائية.

ملحق رقم (4)

أهم الإتفاقيات بين دول مجلس التعاون الخليجي

أ- إتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية

أقرّت هذه الاتفاقية عام 2004 والتي تنص على عدة مبادئ تتمحور حول المصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب دول الخليج، وأن الحياة الفطرية بكافة أنواعها تشكل أساسًا للازدهار الريفي البشري الحافظ والتنمية الاقتصادية طويلة المدى.

ج- إتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية

بموجب اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية، فإنه يمكن إذا صدر حكم قضائي في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي فيمكن تنفيذه في الدول الأعضاء الأخرى كما لو أنه صدر في الدولة المطلوب منها التنفيذ ذاتها، وكذلك الحال بالنسبة لأحكام المحكّمين والانابات والإعلانات القضائية. فقد صدرت هذه الاتفاقية بين دول المجلس وتم التصديق عليها في سلطنة عُمان عام 1997، وتحتوي على خمسة وعشرين مادة.

د- اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون، 2010.

اتفاقية الاتحاد النقدي هي اتفاقية أقرها مجلس التعاون لدول الخليج عام 2010 بهدف إقامة اتحاد نقدي بين دول المجلس وتوحيد العملة، وصولًا لإقامة الوحدة الاقتصادية بينها.

ملحق رقم (5)

صور بنود اتفاق الرياض التكميلي لعام 2014:

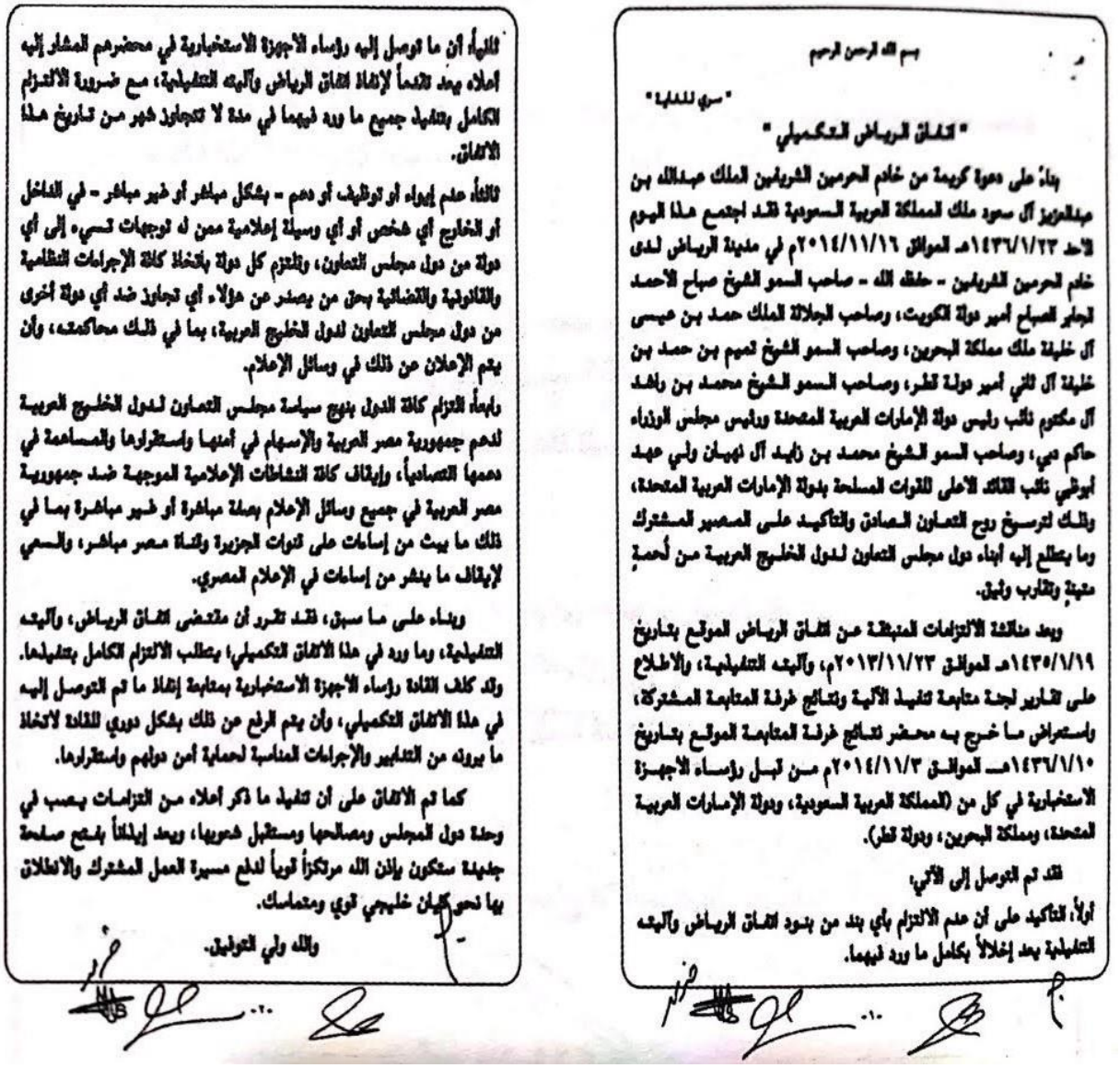

بسم الله الرحمن الرحيم

"سري للغاية"

"اتفاق الرياض التكميلي"

بناءً على دعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية فقد اجتمع هذا اليوم الأحد ١٤٣٦/١/٢٣هـ الموافق ٢٠١٤/١١/١٦م في مدينة الرياض لدى خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لترسيخ روح التعاون الصادق والتأكيد على المصير المشترك وما يتطلع إليه أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أمة متينة وتقارب وثيق.

وبعد مناقشة الالتزامات المنبثقة عن اتفاق الرياض الموقع بتاريخ ١٤٣٥/١/١٩هـ الموافق ٢٠١٣/١١/٢٣م، وآليته التنفيذية، والاطلاع على التقارير لجنة متابعة تنفيذ الآلية ونتائج غرفة المتابعة المشتركة، واستعراض ما خرج به محضر نتائج غرفة المتابعة الموقع بتاريخ ١٤٣٦/١/١٠هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٣م من قبل رؤساء الأجهزة الاستخبارية في كل من (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة قطر).

فقد تم التوصل إلى الآتي:

أولاً: التأكيد على أن عدم الالتزام بأي بند من بنود اتفاق الرياض وآليته التنفيذية يعد إخلالاً بكامل ما ورد فيهما.

ثانياً: أن ما توصل إليه رؤساء الأجهزة الاستخبارية في محضرهم المشار إليه أعلاه يعد تتمماً لإتفاق اتفاق الرياض وآليته التنفيذية، مع ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ جميع ما ورد فيهما في مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ هذا الاتفاق.

ثالثاً: عدم إيواء أو توظيف أو دعم - بشكل مباشر أو غير مباشر - في الداخل أو الخارج أي شخص أو أي وسيلة إعلامية ممن له توجهات تسيء إلى أي دولة من دول مجلس التعاون، وتلتزم كل دولة باتخاذ كافة الإجراءات النظامية والقانونية والقضائية بحق من يصدر عن هؤلاء أي تجاوز ضد أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك محاكمته، وأن يتم الإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام.

رابعاً: التزام كافة الدول بنهج سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جمهورية مصر العربية والإسهام في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصادياً، وإيقاف كافة النشاطات الإعلامية الموجهة ضد جمهورية مصر العربية في جميع وسائل الإعلام بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك ما يبث من إساءات على قنوات الجزيرة وقناة مصر مباشر، والسعي لإيقاف ما ينشر من إساءات في الإعلام المصري.

وبناء على ما سبق، فقد تقرر أن مقتضى اتفاق الرياض، وآليته التنفيذية، وما ورد في هذا الاتفاق التكميلي، يتطلب الالتزام الكامل بتنفيذها. ولقد كلف القادة رؤساء الأجهزة الاستخبارية بمتابعة إنفاذ ما تم التوصل إليه في هذا الاتفاق التكميلي، وأن يتم الرفع عن ذلك بشكل دوري للقادة لاتخاذ ما يرونه من التدابير والإجراءات المناسبة لحماية أمن دولهم واستقرارها.

كما تم الاتفاق على أن تنفيذ ما ذكر أعلاه من التزامات يصب في وحدة دول المجلس ومصالحها ومستقبل شعوبها، ويعد إيذاناً بفتح صفحة جديدة ستكون بإذن الله مرتكزاً قوياً لدفع مسيرة العمل المشترك والانطلاق بها نحو كيان خليجي قوي ومتماسك.

والله ولي التوفيق.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
بدولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

الكتب

1. الشايجي. عبد الله، **أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2011.
2. العجمي. ظافر محمد، **أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية**
3. أبو العينين. محمود، **الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية**، الطبعة الأولى، مركز البحوث الأفريقية، مصر، 2001.
4. بحسون. خليل، **موسوعة الخليج العربي، تاريخية، إقتصادية، عسكرية**، مجلس التعاون الخليجي، دار الصداقة العربية، بيروت، 1997.
5. بشارة. عبد الله، **عبد الله بشارة بين الملوك والشيوخ والسلاطيين: يوميات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981-1993**، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت 2005.
6. حسين. خليل، **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2010.
7. حسين. خليل، **قضايا دولية معاصرة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
8. علي عبيد نايف، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996

9. شريدة. عبد المهدي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995.

الدراسات والمقالات

1. خليل حسين، جامعة الدول العربية، الإخفاقات وسبل التجاوز، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 132، بيروت، 2009.
2. أبو بكر الدسوقي، المنظمات الحكومية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، القاهرة، 2015.
3. حسين غربية، البرلمان العربي والبرلمان الأوروبي، **الحياة النيابية**، دراسة مقارنة، العدد 79، بيروت.
4. جاسم محمد كرم، النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد 30، العدد 2، الكويت، 2002.
5. مجموعة باحثين، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 8، االأردن، آذار 2015.

الرسائل والأطروحات

احسن علي الميرزا، **القواسم والتطور التاريخي لقضية الجزر العربية الثلاث**، رسالة ماجيستير في التاريخ، الجامعة اليسوعية، بيروت، 1996.

التصاريح التلفزيونية

–تصريح الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في حوار تلفزيوني بثته القناة الإخبارية الأميركية سي أن أن، أيلول 2014.

-تصريح أمير قطر في مقابلة ببرنامج 60 دقيقة على قناة سي بي أس.
- تصريح أمير قطر في مؤتمر عقد في مدينة ميونخ يتعلق بمسألة الأمن.

المواقع الإلكترونية:

1. موقع بي بي سي الإلكتروني، **دول عربية تقطع العلاقات مع قطر**، (5حزيران 2017)
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40155690
2. موقع دي برس نيوز، **الامارات تطلق النار على زورق سعودي**، (17/03/2010)
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=32264
3. الشرق، **البنك الدولي: دخل الفرد في قطر الأعلى في العالم**، الإثنين 27-08-2018 https://al-sharq.com/article/27/08/2018/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83-
4. صابرين السعو، **مفهوم المنظمات الدولية** (14-12-2016)، من https://mawdoo3.com/مفهوم_المنظمات_الدولية.
5. أيمن عبد الوهاب، مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها، **موسوعة الشباب السياسية**، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/youn51.HTM، نشرت في 5 أكتوبر 2011.
6. موقع المعرفة الالكتروني، **الإتحاد الأفريقي**. من **https://www.marefa.org/الإتحاد_الأفريقي**
7. عمر الحسن، **المنظمات الدولية والإقليمية**، دار الخليج، https://binged.it/35Gv8ws

8. عبد الموجود سمير وسمر مدحت، "**منظمة التعاون الإسلامي..64 عاما من الفشل والإخفاق**"، الوفد، https://m.alwafd.news

9. شبكة الجزيرة الإعلامية، **الاتحاد الأوروبي**، www.aljazeera.net

10. محمود القصاص، بي بي سي، لندن، **ماذا حققت أوروبا في خمسين عاما من مسيرة الوحدة؟** الأربعاء 21 مارس 2019، https://bbc.in/3mAP3DX

11. الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي، **النظام الأساسي**، https://bit.ly/3e7CSvk

12. موقع الهيئة العامة للإحصاء، "المملكة العربية السعودية"، **الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2015**، العدد 51،..**https://www.stats.gov.sa**

13. نبذة عن المملكة العربية السعودية UNDP، https://bit.ly/37KfbrH

14. ARC'18 مؤتمر مؤسسة قطر السنوي للبحوث، **نبذة عن دولة قطر،2018**، www.qf-arc.org

15. عمر الحسن، **مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية** (15 يناير, 2015) https://bit.ly/3oCc8rp

16. وكالة SWI swissinfo، محكمة العدل الدولية: جزر حوار للبحرين والزبارة وفشت الدبل لقطر، 17 آذار 2001، **www.swissinfo.ch**

17. الخليج أونلاين، **57 معركة بين السعودية والإمارات..**، في 01-09-2019، www.alkhaleejonline.net

18. تمام أبو الخير، نون بوست، نفطية وحدودية..تعرف على أبرز خلافات السعودية مع جيرانها في الخليج، **www.noonpost.com**، 2019/12/31.

19. أحمد جلال، "السعودية وقطر تاريخ من الخلافات الدبلوماسية"، 2017/06/5، **www.alwatanvoice.com**

20. ويكيبيديا، **بوابة: ثورات الربيع العربي**، https://ar.wikipedia.org

21. تقرير رويترز العربي، **السعودية تعلن الإخوان المسلمين جماعة إرهابية**، 2014/3/8، http://www.asharqalarabi.org.uk

22. **أول خطاب لأمير قطر يتناول الأزمة الخليجية**، الجزيرة، الموسوعة، وثائق وأحداث، تاريخ النشر 21 /2017/07، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/event/

23. **أمير قطر يدعو لاتفاقية أمنية جامعة بالشرق الأوسط** "، الجزيرة، الأخبار، تاريخ النشر 17 / 02 / 2018، https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/2/17

24. أمير الكويت: **قطر مستعدة لتلبية المطالب ال13**، الرياض، 07/09/2017، https://bit.ly/3mpTdy4

25. الشرق الأوسط، بالعربية، **ما تسلسل الأحداث الذي وصل بأزمة قطر إلى وضعها الراهن**، 2017/07/05، https://cnn.it/2HF448z

26. محمد المنشاوي، **عامان على حصار قطر..كيف كان دور واشنطن؟**، واشنطن، 2019/06/4، www.aljazeera.net

27. تقرير قناة الجزيرة، **أمير قطر يفتتح ميناء حمد أكبر الموانئ في المنطقة**" النشر 5 سبتمبر 2017، https://bit.ly/3ebGrAv

28. سيف إبراهيم، الخليج أونلاين، **بين تأجيج وتهدئة..كيف تأثرت الرياضة بتداعيات الأزمة الخليجية؟** الجمعة 05-06-2020، https://alkhaleejonline.net/رياضة/بين-تأجيج-وتهدئة-كيف-تأثرت...

29. عماد ناصف، **المعركة الإعلامية وأزمة الخليج...بداية صادمة ونهاية مجهولة**، رؤيا للبحوث والدراسات، 7 أيلول2017، https://ruyaa.cc/Page/351

30. جريدة الراية، **قطر وتركيا تعززان الشراكة الإستراتيجية**، الدوحة 02-07-2020، https://bit.ly/2TzGkFA

31. ديلي صباح ووكالات، **450 شركة تركية تعمل في قطر بمشروعات وصلت قيمتها 15 مليار دولار**، 21 تشرين الثاني 2019، إسطنبول wwwdailysabah.com

32. تيم كالين، رضـــا شـــريف، فؤاد هازانوف، أمجد حجازي، وبادامجا خاندلوال، **التنويع الاقتصـادي في مجلس التعاون الخليجي: الماضـي والحاضـر والمسـتقبل**، ملاحظات مناقشـات فريق العمل، العدد 14/12، صـــندوق النقد الدولي، www.rand.org/giving/contribut. ، 2014.

33. مـجـمـوعـة بـاحـثـيـن، **آفـاق تـعـاون بـلـدان الـخـلـيـج الـعـربـي**، www.rand.org/giving/contribute، وكالة الأنباء السعودية، الشرق الأوسط، 2015.

المراجع باللغة الأجنبية

-Study(2015),**qatar's lost imports from Saudi Arabia**, the United Arab Emirates, Bahrain, and Yemen is each individually averaged between 2010 FOREIGN POLICY JOURNAL Available at:2015

-**Facile a lire-l'Union europeenne**, https://www.inclusion-europe.eu/easy-to-read

-Nayef Ali Obeid,"**UAE stane toward Iraq- Iran War**," (M.A.Thesis,Belgrade University, Faculty of Political Science, 1988)